المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/06/2016

VIOLENCE À L'EGARD DES FEMMES: DRISS EL YAZAMI APPELLE À LA PENALISATION DU VIOL CONJUGAL

31 mai, 2016

Le **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** vient de rendre public un avis consultatif proposant une définition claire et précise du viol. Il appelle le Parlement à revoir la définition de ce crime dans l'article 486 du Code pénal.

Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) vient d'émettre un avis consultatif au Parlement. L'institution propose de redéfinir le viol et de le considérer comme un crime de façon claire et précise.Dans l'avis qu'il vient de rendre public, le CNDH insiste sur le fait qu'il ne fautplus tenir compte d'une quelconque relation existant entre la victime et l'agresseur. En termes plus clairs, il s'agit de reconnaître le viol entre des époux. Driss El Yazami appelle donc à pénaliser le viol conjugal.

De même, le CNDH a recommandé, dans son avis consultatif, d'interdire au condamné pour viol de contacter sa victime directement ou par la voie d'une tierce personne. Il est ainsi interdit à l'agresseur d'approcher du domicile de sa victime ou de se rendre dans les lieux qu'elle fréquente régulièrement.

Dans un autre registre tout aussi important, dans le domaine du harcèlement à l'école ou sur les lieux de travail, le CNDH a demandé à ce que ce soit au mis en cause d'apporter les preuves de son innocence. Dans son avis, le CNDH a appelé à la suppression de l'article 418 du Code pénal, qui accorde des circonstances atténuantes en cas de meurtre pour flagrant délit d'adultère.Et pour renforcer le rôle des différentes composantes de la société civile, hormis les associations d'utilité publique, le CNDH a recommandé la révision de l'article 7 du Code pénal. Ce qui permettra à ces associations d'accéder au statut leur permettant de se constituer partie civile lors des procès pour viol et violence contre la femme.

http://www.bled.ma/violence-a-legard-des-femmes-driss-el-yazami-appelle-a-la-penalisation-du-viol-conjugal/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر رأيه حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

بيان اليوم

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين الماضي، رأيه بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بناء على طلب إبداء رأي وجهه رئيس مجلس النواب في 21 أبريل الماضي.

وذكر بلاغ للمجلس، ، أن مقترحاته وتوصياته توخت الإعمال الفعلي لحظر ومكافحة كل اشكال التمييز بسبب الجنس، وحظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص، وإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، إضافة إلى الإعمال القانوني لمفهوم "العناية الواجبة" في مجال مكافحة العنف ضد النساء.

وأوضح البلاغ أن المجلس يهدف من خلال مقترحاته وتوصياته إلى تقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وتدقيق بعض تعريفات المشروع ومقتضياته، وتقديم مقترحات بمراجعة بعض مقتضيات القانون الجنائي والمسطرة ذات

الصلة المباشرة بمكافحة العنف ضد النساء.

وأشار المجلس إلى بعض النقاط التي أوصى باعتبارها في إعداد مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، تتمثل بالأساس في اعتبار العنف القائم على أساس الجنس بوصفه شكلا من أشكال التمييز ، وضرورة استحضار مفهوم "العناية الواجبة " كمفهوم مهيكل للأطر القانونية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء، باعتبار أن أي إطار قانوني لمكافحة العنف ضد النساء مطابق للمتطلبات الدستورية و للالتزامات الاتفاقية للمغرب يتعين أن يتضمن مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف، و التحقيق في مختلف حالاته، و زجر هذه الحالات و جبر أضرار ضحايا العنف.

و ضمن نفس الإطار، ذكر المجلس بمستويات إعمال مفهوم العناية الواجبة (العناية الواجبة على مستوى الأفراد والعناية الواجبة على مستوى السلطات العمومية) و بضرورات انسجام الإطار القانوني و السياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء، و كذا المتطلبات المتعلقة بالولوج إلى العدالة لضحايا العنف ضد النساء بما في ذلك الترتيبات المسطرية الملائمة لتسهيل ولوج النساء إلى سبل الانتصاف إضافة إلى المتطلبات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة.

وارتكز المجلس في توصياته على عدد من المرجعيات الدستورية ومرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى الملاحظات والتعليقات الختامية والتوصيات ذات العلاقة بمكافحة العنف ضد النساء الموجهة للمغرب اللجان الدولية المعنية، فضلا عن دراسة عدد من التجارب المقارنة للتشريعات والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء لكل من إسبانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال، فنلندا، السويد، ناميبيا، كينيا، جنوب إفريقيا، الدانمرك، النمسا، و ألمانيا.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان كان قد أصدر مذكرة بشأن "محاربة العنف ضد النساء" سنة 2013.

اتحاد العمل النسائي «يقاضي» الحكومة بتهمة خرق الدستور والمواثيق الدولية

◆ حياة البدري

اغتصاب للطفولة والبراءة وللكرامة الإنسانية، مذلة وإذلال وتشرد بين أزقة الشوارع وممارسة التعذيب والاستعباد داخل الوطن وخارجه، قهر اجتماعي وحقوقي من طرف العديد من المتهمين لضحية واحدة ووحيدة هي المرأة، شهادات حية من المجتمع المغربي دمعت معها العيون وأدميت معها قلوب حضور المحكمة الرمزية 15 التي نظمها اتحاد العمل النسائي يوم 28 ماي 2016 بالدار البيضاء، في إطار الحملة الوطنية لمحاربة العنف والتمييز، ومن أجل المناصفة ومحاكمة قوانين الحكومة الملتفة على ما أقره الدستور من حقوق وحريات لفائدة النساء ولما جاء به من آليات لضمان تمتعهن بهذه الحقوق.

«من أجل قوانين مفعلة للحقوق الدستورية للنساء» الشعار الذي اتخذه اتحاد العمل النسائي في محكمته الرمزية 15 والتي انصب فيها ملتمس الإحالة الذي تقدم به الاتحاد حول مجموعة من الملفات المتعلقة بمشاريع القوانين المتحورة حول قانون هيئة المناصفة ومحاربة التمييز وقانون محاربة العنف ضد النساء وقانون الاتجار بالبشر وتزويج وتشغيل الطفلات والعدالة الاجتماعية.

لطيفة اجبابدي أثناء رفعها للملتمس الإحالة أمام أنظار المحكمة 15، استندت على مقتضيات الدستور التي تنص على حظر ومحاربة التمييز المبني على الجنس وعلى المساواة بين النساء والرجال في كل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وعلى المناصفة وإحداث «هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز»، مؤكدة على مبدإ سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية والتزام الدولة بملاءمة هذه الأخيرة معها مراعاة لكونية الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء وبتوفير الشروط لتعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنات والمساواة بينهم ومشاركتهم في كل مناحي الحياة.

كما استندت الأستاذة اجبابدي، على ما نص عليه الدستور من أدوار للمجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، بالإسهام في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وعلى الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان وحقوق النساء وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، والإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد النساء واتفاقية حقوق الطفل وعلى المعايير الدولية في مجال إعمالها.

لطيفة اجبابدي انطلقت في ملتمس الإحالة الذي تقدم به اتحاد العمل النسائي في المحكمة 15 من الدور الذي يحتله النهوض بحقوق النساء والفتيات من رهان محوري في البناء الديمقراطي والنهوض بحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والتطور المجتمعي. بالإضافة إلى النضالات التي ماقتئت تخوضها الحركة النسائية وترافعها المتواصل بشأن اقتراحاتها ومواقفها من مشاريع القوانين الحكومية والسياسات العمومية.

كما استند اتحاد العمل النسائي في ملتمس إحالته على مسؤولية الحكومة في تفعيل الدستور روحا ونصا ولما نص عليه من مبادئ ومقتضيات دون تحوير والتفاف بتعارض مع غاية المشرع الدستوري وتعاقد الأمة. وعلى الحكم الصادر عن محكمة النساء الرابعة عشرة بشأن تماطل الحكومة في تفعيل مقتضيات الفصل 19 من الدستور.

وبخصوص الوقائع التي عرضها اتحاد العمل النسائي على أنظار المحكمة الخامسة عشرة، فقد تجلت في إرجاء الحكومة لمشاريع القوانين المتعلقة بحقوق النساء إلى الشهور الأخيرة من ولايتها ضدا على ما تكتسيه من أهمية قصوى للنهوض بأوضاع النساء، وعلى المكانة التي خص بها الدستور قضية المساواة بين الجنسين في أول فصل في باب الحقوق والحريات. إضافة إلى إعداد الحكومة لمشاريع قوانين بعيدا عن المقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور ودون أي اعتبار للمقترحات التي تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني التي ناضلت لعقود من أجل إصدارها ولتفعيل الحقوق المرتبطة بها.

الوقائع شملت أيضا مسارعة الحكومة مدعومة بأغلبيتها البرلمانية إلى تمرير مشروع القانون 79-14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في مجلس النواب، بالرفض التام لكل اقتراحات التعديل المقدمة من طرف الفرق البرلمانية، والتجاهل المطلق للآراء المعبر عنها من طرف الحركة النسائية والمؤسسات الوطنية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) معتمدة في مشروع القانون تأويلا غير ديمقراطي للدستور.

وأبرزت اجبابدي أن التأويل الذي تم وضعه في تعارض مع روح الدستور وخاصة في الفصلين 19 و164 منه ومع المقاربة الحقوقية والمعايير الدولية المؤطرة لمؤسسات النهوض بحقوق النساء وحمايتها، سواء من حيث تعويم ولاية الهيئة أو من حيث تحجيم اختصاصاتها وتقويض شروط استقلاليتها وإفقادها أية امتدادات مجالية مما أفرغها من مضمونها الحقوقي والدستوري وهو ما شكل التفافا وتراجعا على المكتسبات الدستورية.

ومررت الحكومة مشروع القانون 19-12 المتعلق بالعمال المنزليين، والذي شرعن تشغيل الطفلات في البيوت مكرسا وضع استغلالهن وانتهاك حقوقهن الأساسية وعلى رأسها الحق في التعليم والحماية واغتصاب طفولتهن. مما يكرس خرقا لمقتضيات الدستور ولاتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب والتزم بإعمالها، حيث تم إعداد المشروع وتمريره في مجلس النواب في تغييب تام للمقاربة التشاركية والحقوقية وبالرفض المنهج لكل اقتراحات المعارضة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية.

الحكومة أعدت مشروع القانون 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء المعروض حاليا بمجلس النواب، بنفس التجاهل لكل المقترحات النسائية والنقاش العمومي حول الانتشار المهول للعنف ضد النساء، إذ بدل وضع قانون شامل يضمن الحماية والوقاية والزجر والتكفل اكتفى المشروع بإدخال بعض التعديلات على فصول من القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، تعديلات لا تضمن بشكل ناجع عدم الإفلات من العقاب وتتسم بضعف البعد الحمائي والافتقاد إلى المقاربة الوقائية.

الحكومة أيضا عملت على تعويم العنف المبني على النوع عبر دمج العنف ضد الأطفال والأصول وإقصاء الجمعيات النسائية التي تناضل منذ عقود على هذه الواجهة من الآليات المقترحة للتتبع، مما يتنافى ومقتضيات الدستور والمقتضيات الدولية ومع مؤسسة الدولة في وضع التشريعات الناجعة للقضاء على هذه الظاهرة التي تمس ثلثي النساء المغربيات وتعد انتهاكا لحقهن في الكرامة وفي السلامة الجسدية والمعنوية وفي الحرية والأمن الإنساني والحياة.

ونضمن ملتمس إحالة مشروع القانون 14-27 المتعلق بمحاربة الاتجار بالبشر والذي تمت مناقشته بمجلس النواب وتم تهميش مقترحات القوانين التي تقدمت بها الفرق البرلمانية والحيلولة دون برمجتها وغياب أي تشاور مع المجتمع المدني ومع الجمعيات التي سبق لها أن تقدمت بمقترحات قوانين، حيث تم الاقتصار على إدخال بعض التعديلات على القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية بدل قانون شامل للتصدي للظاهرة والوقاية منها وعدم الأخذ بالمقاربة الحقوقية ودون إلزام الدولة بحماية الضحايا وجبر الضرر والتعويض وإحداث صندوق لهذا الغرض، بالإضافة إلى ضعف البعد الوقائي، مما يجعله دون مستوى خطورة الظاهرة التي تشكل النساء 80 في المائة من ضحاياه.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بإعادة تعريف الاغتصاب وتجريم التحرش

5917/4

أوسي موح لحسن

في انتظار انتهاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب من مناقشة مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه الاستشاري بطلب من رئاسة مجلس النواب يوم الإثنين 23 ماي الماضي.

رأي المجلس، حسب ملخص له اطلعت عليه «الأحداث المغربية»، عرف العنف ضد المرأة بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس، وأوصى بأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي من شأنها أن تسبب للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما فيها التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال، أو الامتناع عن الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. وفي هذا الإطار، أوصى بـ«زجر مختلف أشكال العنف ضد النساء سواء كانت «عملا معزولا» أو «نمطا من السلوك»»، وأيضا إدراج مقتضى بموجبه يشمل مصطلح «امرأة» الفتيات دون سن الثامنة عشر.

الرأي الاستشاري للمجلس، أوصى أيضا بوضع تعريف جديد للاغتصاب المنصوص عليه في الفصل 486 من القانون الجنائي، مع الإبقاء على وصفه كجناية، ونقل الفصل المذكور بعد إعادة ترقيمه إلى الباب السابع من القانون الجنائي المعنون «في الجنايات والجنح ضد الأشخاص»، واقترح المجلس أن يعرف الاغتصاب كما يلي: «يعتبر اغتصابا كل إيلاج جنسي مهما كانت طبيعته وبأية وسيلة كانت، يرتكب على شخص آخر عن طريق العنف، والإكراه، أو التهديد أو المفاجأة وذلك بغض النظر عن الصلة بين الضحية ومرتكب الفعل»، ويسمح هذا التعريف المقترح بإدراج الاغتصاب الزوجي. كما أوصى بحذف «الافتضاض» كظرف تشديد وحذف المادة 488 من القانون الجنائي، وحذف الفصل 490 من القانون الجنائي باعتبار أن الفصل 490 المذكور يشكل عائقا موضوعيا أمام تقدم عدد من الضحايا بالشكايات من أجل الاغتصاب.

وفيما يتعلق بالتحرش، أوصى المجلس بإعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات أوامر، أو تهديدات أو وسائل للإكراه بمصطلحات «أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية»، وتقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية «وضعية موضوعية وتخويفية، معادية أو مهينة» وتجريم المشاركة والمساهمة في جميع الجرائم المتعلقة بالعنف ضد النساء.

وأوصى المجلس بخصوص التغيير والتتميم المقترح في مشروع القانون على الفصل 404 من القانون الجنائي بحذف شرط «ظهور الحمل والعلم به لدى الفاعل وإضافة ارتكاب العنف ضد خطيب حالي أو سابق كظرف مضاعف للعقوبة وحذف شرط ارتكاب العنف بحضور أحد الوالدين كظرف مضاعف للعقوبة مع الإبقاء على الظرف المضاعف للعقوبة المتعلق بارتكاب العنف بحضور أحد الأبناء».

وفي السياق نفسه أوصى المجلس بخصوص التتميم المقترح في مشروع القانون على الفصل 61 من القانون الجنائي بتدقيق التدبير الوقائي العاشر المقترح والمتمثل في «منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية»، وذلك بأن يشمل تعريف هذا التدبير منع دخول مرتكب العنف إلى منزل الضحية، أو منع إقامة مرتكب العنف في محيط معين حول منزل الضحية أو التردد على أماكن ترتادها الضحية بصفة معتادة أو تعمد اختلاق لقاء مع الضحية وإضافة الخطيب الحالي أو السابق إلى الأشخاص الذين تضاعف عقوبتهم في حال قيامهم بالأفعال المجرمة بمقتضى الفصل 407 من القانون الجنائي. كما أوصى بإدراج تدابير إضافية بعد قضاء العقوبات المحكوم بها في إطار الجرائم المتعلقة بالعنف ضد النساء منها الخضوع لدورة تدريبية أو تكوين داخل مصلحة أو مرفق صحي، أو اجتماعي أو مهني أو جمعية متخصصة في مكافحة العنف ضد النساء لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في أجل لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا، ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها عليه أو من تاريخ صدور المقرر القضائي، إذا كانت العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها موقوفة التنفيذ أو غرامة، مع مواكبة ذلك بوضع كافة الترتيبات التنظيمية والمؤسساتية الضرورية لجعل هذا التدبير الإضافي ممكنا. كما أوصى بـ«إضافة كل من الخطيب الحالي أو السابق والطليق إلى قائمة الأشخاص الذين تضاعف عليهم العقوبة في حال ارتكابهم للجرائم المنصوص عليها في 425، 426، 427، و429 من القانون الجنائي أو تشدد عليهم العقوبة في حال ارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في الفصل 436 من القانون الجنائي»، وإضافة الطليق إلى قائمة الأشخاص الذين تضاعف عقوبتهم في حال ارتكابهم للجرائم المنصوص عليها في الفصلين 1-448 و2-448 الجديدين المقترحين في مشروع القانون 103.13.

وفي السياق نفسه، أوصى باعتبار جريمة قائمة الذات وليس شكلا من أشكال التحرش الجنسي كل فعل لجريمة التعقب والمضايقة (أي ما يسمى باللغة الإنجليزية stalking) كالإمعان في المضايقة، إضافة إلى الاتصال عبر شخص ثالث إلى أشكال الإمعان في مضايقة الغير، واستعمال المعطيات الشخصية للضحية لتقديم سلع أو خدمات للضحية أو أي أعمال مضايقة مماثلة من شأنها أن تنتهك أسلوب حياة الضحية بصفة جدية كعنصر أساسي في تعريف جريمة المضايقة، مما سيمكن من عدم اختزال هذه الجريمة في «الأغراض الجنسية» ويوسع نطاق حماية النساء ضحايا العنف، عبر اعتماد معيار «انتهاك أسلوب حياة الضحية» وإضافة كل من الزوج والطليق والخطيب إلى قائمة الأشخاص الذين يتعرضون لمضاعفة عقوبة المضايقة. مع إدراج مادة 1-296 جديدة من قانون المسطرة الجنائية بمقتضاها يقع عبء الإثبات (أي إثبات عدم التحرش) في حال التحرش الجنسي المنصوص عليه في المادة 1-503 من القانون الجنائي على المدعى عليه في حالة ما إذا كانت له سلطة على الضحية في المجالين المهني أو الدراسي.

كما أوصى بـ «حذف المادتين 20 و21 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة (كما تم تعديله وتتميمه) واللذان ينظمان زواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية»، وسيمكن هذا الحذف، من إلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة التي تنص على أنه «تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثمان عشرة سنة شمسية». وأيضا إقرار قاعدة المتابعة في حالة الزواج القسري ليس فقط بناء على شكاية الشخص المتضرر من الجريمة وإنما أيضا إقرار تحريك الدعوى العمومية تلقائيا في حالة إكراه شخص قاصر (أي شخص يقل سنه عن 18 سنة) على الزواج، وأيضا حذف الفصل 418 من القانون الجنائي الذي ينص على أنه «يتوفر على عذر مخفض للعقوبة في جرائم القتل أو الجرح أو الضرب، إذا ارتكبها أحد الزوجين ضد الزوج الآخر وشريكه عند مفاجأتهما متلبسين بجريمة الخيانة الزوجية».

وحسب ملخص الرأي الاستشاري، فإن المجلس ارتكز على عدد من المرجعيات الدستورية ومرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تم تفسيرها على الخصوص التوصية العامة رقم 19 للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المعنونة بـ«العنف ضد المرأة»، وكذا اتفاقية حقوق الطفل. كما استحضر المجلس عددا من الوثائق الإعلانية كالإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان ومنهاج عمل «بيجين» الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وكذا قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة ذات العلاقة بمختلف قضايا وأشكال وأولويات مكافحة العنف ضد النساء.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر رأيه حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

41/528 L

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين الماضي، رأيه بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بناء على طلب إبداء رأي وجهه رئيس مجلس النواب في 21 أبريل الماضي.

وذكر بلاغ للمجلس، يوم الاثنين، أن مقترحاته وتوصياته توخت الإعمال الفعلي لحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، وحظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص، وإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، إضافة إلى الإعمال القانوني لمفهوم "العناية الواجبة" في مجال مكافحة العنف ضد النساء.

وأوضح البلاغ أن المجلس يهدف من خلال مقترحاته وتوصياته إلى تقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وتدقيق بعض تعريفات المشروع ومقتضياته، وتقديم مقترحات بمراجعة بعض مقتضيات القانون الجنائي والمسطرة ذات الصلة المباشرة بمكافحة العنف ضد النساء.

وأشار المجلس إلى بعض النقاط التي أوصى باعتبارها في إعداد مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، تتمثل بالأساس في اعتبار العنف القائم على أساس الجنس بوصفه شكلا من أشكال التمييز ، وضرورة استحضار مفهوم "العناية الواجبة " كمفهوم مهيكل للأطر القانونية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء، باعتبار أن أي إطار قانوني لمكافحة العنف ضد النساء مطابق للمتطلبات الدستورية و للالتزامات الاتفاقية للمغرب يتعين أن يتضمن مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف، و التحقيق في مختلف حالاته، و زجر هذه الحالات و جبر أضرار ضحايا العنف.

و ضمن نفس الإطار، ذكر المجلس بمستويات إعمال مفهوم العناية الواجبة (العناية الواجبة على مستوى الأفراد والعناية الواجبة على مستوى السلطات العمومية) و بضرورات انسجام الإطار القانوني و السياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء، و كذا المتطلبات المتعلقة بالولوج إلى العدالة لضحايا العنف ضد النساء بما في ذلك الترتيبات المسطرية الملائمة لتسهيل ولوج النساء إلى سبل الانتصاف إضافة إلى المتطلبات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة.

وارتكز المجلس في توصياته على عدد من المرجعيات الدستورية ومرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى الملاحظات والتعليقات الختامية والتوصيات ذات العلاقة بمطافحة العنف ضد النساء الموجهة للمغرب اللجان الدولية المعنية، فضلا عن دراسة عدد من التجارب المقارنة للتشريعات والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء لكل من إسبانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال، فنلندا، السويد، ناميبيا، كينيا، جنوب إفريقيا، الدانمرك، النمسا، و ألمانيا.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان كان قد أصدر مذكرة بشأن "محاربة العنف ضد النساء" سنة 2013.

أقرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان .. ترسانة قانونية لحماية النساء من العنف والتحرش وتجريم زواج القاصرات

محمد الطالبينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 31 - 05 - 2016

أنهى المجلس الوطني لحقوق الإنسان دراسة مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والذي سبق وأحاله عليه مجلس النواب في إطار اختصاصات المجلس الدستورية ، وحسب ملخص عممه المجلس، فقد اعتمد هذا الأخير في إنجاز الدراسة على عدد من المرجعيات الدستورية ومرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما تم تفسيرها ،على الخصوص، بالتوصية العامة رقم 19 للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المعنونة « العنف ضد المرآة و كذا اتفاقية حقوق الطفل». وأخذ المجلس بعين الاعتبار جميع الملاحظات الموجهة للمغرب من الهيئات الدولية ذات الصلة بحماية النساء من العنف.

وأصدر المجلس عددا من التوصيات تتوخى الإعمال الفعلي لحظر و مكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، وكذا حظر المس بالسلامة الجسدية و المعنوية لأي شخص، والإعمال القانوني لمفهوم «العناية الواجبة» في مجال مكافحة العنف ضد النساء مع تقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء.

وعرف المجلس العنف ضد المرأة بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس، و يشمل تعريف العنف ضد المرأة كافة أعمال العنف القائمة على النوع، و التي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما فيها التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال، أو الامتناع عن الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. كما أوصى المجلس بإدراج مقتضى بموجبه يشمل مصطلح «امرأة» الفتيات دون سن الثامنة عشر و إدراج عبارة « و الفتيات» في عنوان مشروع القانون، وأوصى الحكومة في «غضون سنة واحدة» بإعداد خطة وطنية للوقاية من العنف ضد النساء تتضمن على الخصوص، التدابير و الإجراءات التي ستتخذها مختلف السلطات العمومية،وشددت توصيات المجلس على رفع العقوبات ضد الأزواج والمطلقين والخطّاب في حالة ممارستهم لأي شكل من أشكال العنف ضد النساء ،كما أوصى ب «تقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية «وضعية موضوعية و تخويفية، معادية أو مهينة»

وأصبح كل شخص يسجن بسبب العنف ضد النساء مجبرا على قضاء فترة تأهيل نفسي لمدة 3 أشهر. وأوصى المجلس «بإلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة التي تنص على أنه « تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثمان عشرة سنة شمسية «. كما سيتم تجريم الزواج القسري ، إذ أضحت السلطات العمومية قادرة قانونيا على القيام بالمتابعة من تلقاء نفسها أو بناء على شكاية من الطرف المعني. و أوصى المجلس كذلك بألا تخفض عقوبة القتل سواء من طرف الزوج أو الزوجة بسبب الخيانة الزوجية كما طالب «بحماية حقوق واحتياجات الأطفال الشهود على أي شكل من أشكال العنف بما في ذلك تحديد الحق في الحضانة والحق في الزيارة، والحرمان من الحق في الزيارة إذا كان مخالفا لإرادة الطفل، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي المتناسب مع سن الطفل الشاهد». وأقرت توصيات المجلس أيضا ب» إلزامية التعليم الأساسي للأطفال و ذلك بإدراج مقتضى يضمن لأبناء النساء ضحايا العنف اللواتي غيرن مكان إقامتهن في إطار أوامر الحماية أو التدابير الوقائية بالالتحاق فورا بأقرب مدرسة لمحل إقامتهم الجديد. «

و حث المجلس الجماعات على المساهمة بشراكة مع الدولة في إحداث المراكز الاجتماعية لإيواء النساء ضحايا العنف، مما سيمكن من ضمان مستوى هام من القرب في مجال حماية النساء ضحايا العنف، وستكون هناك خلايا القرب ستعمل على دعم النساء، تمثل فيها الهيئات ذات الاهتمام بالنساء والطفولة.

وبخصوص اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف ، اقترح المجلس عددا من الفاعلين والهيئات الدستورية للإشراف عليها. كالجهات و مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات، و الذين تقترحهم السلطة المكلفة بالداخلية في عضوية اللجنة الوطنية المذكورة.

https://www.maghress.com/alittihad/1239627

حضور متميز للمغرب في المؤتمر الحقوقي الأول للمرأة العربية ببيروت

المصدر: | 31 مايو 2016 | غير مصنف |

عرف المؤتمر الحقوقي الأول للمرأة العربية، الذي يواصل أشغاله لليوم الثاني ببيروت، حضورا متميزا للمغرب الذي يمثل بعدد من المحاميات والحقوقيات ونائبة برلمانية.

وحضرت المكتسبات التي حققتها المرأة المغربية والتقدم الحاصل في مجال التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل في النقاشات المواكبة للمؤتمر، الذي ينظمه اتحاد المحامين العرب تحت شعار ''القوانين والتشريعات التي ترعى شؤون المرأة العربية...مقارنات ومفارقات''.

وفي هذه الصدد، اعتبر الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، عبد اللطيف بوعشرين (المغرب)، أن التشريعات الوضعية المغربية في هذا المجال قد عرفت تقدما ''ملموسا وتتميز بنجاعة'' لا يمكن إنكارها. وأضاف السيد بوعشرين، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش المؤتمر، أن المناضلات والناشطات الحقوقيات ''دائما في حركية مستمرة''، مبرزا أن الدولة المغربية فتحت مجالات عدة في إطار هيكلة المجتمع المدني، الذي ظهرت فيه مجموعة من ''التجليات'' سواء على شكل منظمات أو مراكز الاستماع (...) ''وهو ما خلق حركة في أوساط المرأة''.

وذكر في هذا السياق بمدونة الأسرة، التي أصدرها المغرب منذ سنوات، والتي منحت ضمانات فعلية للمرأة المغربية.

من جهتها نوهت الوزيرة اللبنانية السابقة والمناضلة الحقوقية، منى عفيش، والتي ترأست إحدى جلسات المؤتمر، بالتجربة المغربية التي اعتبرتها ''نموذجية ومتقدمة'' سبقت العديد من البلدان العربية في هذا المجال.

أما عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان المحامية بهيئة الدار البيضاء، السعدية وضاح، فاعتبرت في تصريح مماثل للوكالة، أن التجربة المغربية في المجال الحقوقي المتعلق بالمرأة هي "تجربة متميزة بامتياز" عن كل التجارب الأخرى، موضحة أن هذا التميز ينبع من كون المغرب يتوفر على مجتمع مدني "قوي فاعل، وشريك يتابع ويقوم بتقييم السياسات العمومية".

كما أتى هذا التميز، تضيف السيدة وضاح، من الدور ''الفاعل'' الذي تقوم به المؤسسات الدستورية الوطنية، التي تقدم الاستشارة والرأي، و''هذا ما لا يتوفر بعدد من البلدان''. وأبرزت أن هذه ''الدينامية والتنسيق والتفاعل والتواصل بين المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لطرح الأفكار والقوانين'' ينتج عنه نقاش وحوار مجتمعي عمومي متطور وصحي ودائم لما فيه خدمة البلاد.

وفي مداخلة في إطار محور '' الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في العالم العربي'' أبرزت السيدة وضاح تجربة المشاركة السياسية للمرأة المغربية في إطار التحولات السياسية والاجتماعية للمغرب وانخراطه في أوراش الإصلاح ومسار الدمقرطة وتحديث المجتمع، مذكرة بدستور 2011 الذي نص على المناصفة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة. وأشارت أيضا الى طفرة القوانين التشريعية في هذا المجال، لاسيما مدونة الأسرة وقانون الجنسية والقانون الجنائي ومدونة الشغل، التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2004، والتي تنص على أهمية حماية النساء في أماكن العمل. وفي الإطار ذاته تطرقت للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ساعدت النساء للخروج من وضع الهشاشة والفقر عبر مشاريع تنموية وتشجيعهن على المقاولات الصغيرة والتعاونيات الفلاحية. وبالإضافة الى السيدة وضاح يمثل المغرب في المؤتمر، المنظم بالتعاون مع نقابة محامي بيروت، كل من المحاميات فتيحة مقنع، وهي أيضا نائبة برلمانية (هيئة مكناس)، وفاطمة بنعزة (هيئة وجدة)، وسميرة محيوتن (هيئة طنجة) والقدميري فاطمة (هيئة الدار البيضاء) و المقريني عائشة (هيئة الناظور) والمحامي عبد المولى غرابي (هيئة الدار البيضاء). وبحث المشاركون في المؤتمر، الذي سيختتم أشغاله مساء اليوم، ، محاور ''المرأة في الدساتير والتشريعات في العالم العربي'' ،و ''الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في العالم العربي'' ،و '' واقع المرأة في ظل الهيمنة الذكورية في العالم العربي'' ،و ''احتياجات المرأة العربية''.

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-669727.html

حقوق الإنسان بالمغرب.. توصيات لحماية المرأة من العنف

الثلاثاء 24 شعبان 1437هـ - 31 مايو 2016م عادل الزبيري

كشف المجلس الوطني القومي لحقوق الإنسان في المغرب، عن رأيه الاستشاري حيال مشروع قانون حكومي لمحاربة العنف ضد النساء كأول قانون من نوعه في التاريخ التشريعي للمملكة المغربية.

وشدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المستقل عن الحكومة، في مذكرته الرسمية التي حصل مراسل العربية في المغرب على نسخة منها، على أن "العنف القائم على أساس الجنس" هو نوع من التمييز، كاستمرار تفضيل الرجل على المرأة في مهنة مثلا.

ففي تعريف العنف ضد المرأة في المغرب، أوصى المجلس بأن يورد القانون أنه "من صنوف التمييز بسبب الجنس"، مطالبا أيضا بأن يغطي هذا التعريف كل "أعمال العنف القائمة على النوع"، لأنها تسبب "للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية".

مطالبة بوضع تعريف جديد للاغتصاب قانونيا

ومن توصيات المجلس، كمؤسسة للنهوض بحقوق الإنسان مغربيا، "وضع تعريف جديد للاغتصاب" بالتوازي مع "الإبقاء على وصفه كجناية" أمام القانون، إضافة إلى اقتراح "إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي" ليصبح أكثر شمولية، من خلال التنصيص في مشروع القانون على "إحداث السلوك لدى الضحية وضعية موضوعية وتخويفية، معادية أو مهينة".

ولمواجهة العنف الأسري بين الزوجين، اقترح المجلس في توصياته أن يتضمن مشروع القانون تعبير "منع دخول مرتكب العنف إلى منزل الضحية، أو منع إقامة مرتكب العنف في محيط منزل الضحية، أو التردد على أماكن ترتادها الضحية، بصفة معتادة، أو تعمد اختلاق لقاء مع الضحية".

ولحماية المرأة المغربية، أوصى المجلس الوطني القومي لحقوق الإنسان، باعتبار "التعقب والمضايقة جريمة قائمة الذات، وليست شكلا للتحرش الجنسي".

والرأي الاستشاري للمجلس أتى استجابة لطلب إبداء رأي موجه إليه من طرف رئيس مجلس النواب، الغرفة الأولى في البرلمان المغربي.

ويواصل البرلمان المغربي مناقشة مشروع قانون لمحاربة لمواجهة العنف ضد النساء في المغرب.

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2016/05/31/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-.html

ترسانة قانونية لحماية النساء من العنف والتحرش وتجريم زواج القاصرات

أنهى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** دراسة مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والذي سبق وأحاله عليه مجلس النواب في إطار اختصاصات المجلس الدستورية.

وحسب ملخص عممه المجلس فقد اعتمد هذا الأخير في إنجاز الدراسة على عدد من المرجعيات الدستورية ومرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

http://www.sadahawz.com/%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81.html

مجلس اليزمي يطالب بإلغاء الزواج قبل 18 عام

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي يقوده إدريس اليزمي، بلاغا أوضح من خلاله رأيه بخصوص مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بناء على طلب إبداء رأي رئيس مجلس النواب.

وأكد المجلس في بلاغه أن مقترحاته وتوصياته توخت الإعمال الفعلي، لحظر ومكافحة كل اشكال التمييز بسبب الجنس وحظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص، وإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى الإعمال القانوني لمفهوم العناية الواجبة في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وأن المجلس يهدف من خلال مقترحاته وتوصياته إلى تقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وتدقيق بعض تعريفات المشروع ومقتضياته، وتقديم مقترحات بمراجعة بعض مقتضيات القانون الجنائي والمسطرة ذات الصلة المباشرة بمكافحة العنف ضد النساء.

كما دعا المجلس إلى إلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة، التي تنص على أن أهلية الزواج تكتمل بإتمام 18 سنة، أي عدم إمكانية تزويج القاصر من طرف القاضي.

وأوصى المجلس باعتبار جريمة التعقب والمضايقة جريمة قائمة الذات، وليس شكلا من أشكال التحرش الجنسي وإضافة الاتصال عبر شخص ثالث إلى أشكال الإمعان في مضايقة الغير.

وأوصى المجلس بتعريف العنف ضد المرأة بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس، وأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية.

كما أوصى المجلس في بلاغه بوضع تعريف جديد للاغتصاب مع الإبقاء على وصفه كجناية، كما اقترح إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات أو سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية، كما يقترح المجلس أيضا أن تتم تقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية.

كما اقترح المجلس فيما يخص زجر العنف ضد النساء ومتابعة مرتكبيه، جعل ارتكاب العنف من لدن شخص له صلة بالضحية أو إذا كان ارتكاب العنف بحضور أحد الأبناء موجبا لظروف التشديد، ومنع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية.

http://www.aljarida24.ma/p/societe/155462/

http://www.infomedia.ma/2016/05/31/233785/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%82%D8%A8%D9%84-18-%D8%B9

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر رأيا بخصوص مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

31 مايو 2016,

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 30 ماي 2016 رأيا بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وذلك بناء على طلب إبداء رأي موجه إليه من طرف رئيس مجلس النواب. وقد ارتكز المجلس في صياغة هذا الرأي على مقتضيات دستور المملكة والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى الاتفاقيات والصكوك والإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمناهضة العنف ضد المرأة والنهوض بحقوقها فضلا عن توصيات ومذكرات والملاحظات الختامية وقرارات هيئات الأمم المتحدة. وتهم توصيات رأي المجلس جملة من الجوانب، تشمل بشكل خاص : اعتبار العنف القائم على أساس الجنس شكلا من أشكال التمييز، إعمال مفهوم "العناية الواجبة " كمفهوم يشمل مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف والتحقيق في مختلف حالاته وزجر هذه الحالات وجبر أضرار ضحايا العنف، كما تهم تلك التوصيات انسجام الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء بالإضافة إلى تيسير سبل الانتصاف القضائية أو غير القضائية للنساء ضحايا العنف. ويشمل الرأي أيضا جوانب متعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة (العنف الأسري، الاحتجاج بالدفاع عن الشرف فيما يتعلق بالاعتداء على إحدى الإناث من أفراد الأسرة أو قتلها، الاعتداء الجنسي).

هكذا، وبخصوص تعريف العنف إزاء المرأة أوصى المجلس بتعريف العنف ضد المرأة بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس وأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة "كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية". من جهة أخرى أوصى المجلس في رأيه بوضع تعريف جديد للاغتصاب مع الإبقاء على وصفه كجناية، كما اقترح إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات " أوامر، أو تهديدات أو و سائل للإكراه" بمصطلحات" أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية"، كما يقترح المجلس أيضا أن تتم تقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية "وضعية موضوعية وتخويفية، معادية أو مهينة" وبخصوص زجر العنف ضد النساء ومتابعة مرتكبيه، اقترح المجلس جعل ارتكاب العنف من لدن شخص له صلة بالضحية أو إذا كان ارتكاب العنف بحضور أحد الأبناء موجبا لظروف التشديد. ويوصي المجلس بتدقيق التدبير الوقائي المتمثل في "منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية" وذلك بأن يشمل تعريف هذا التدبير منع دخول مرتكب العنف إلى منزل الضحية، أو منع إقامة مرتكب العنف في محيط معين حول منزل الضحية أو التردد على أماكن ترتادها الضحية بصفة معتادة أو تعمد اختلاق لقاء مع الضحية.

وفي نفس المضمار، أوصى باعتبار جريمة التعقب والمضايقة جريمة قائمة الذات وليس شكلا من أشكال التحرش الجنسي وإضافة الاتصال عبر شخص ثالث إلى أشكال الإمعان في مضايقة الغير. كما دعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشرع إلى إلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة التي تنص على أن أهلية الزواج تكتمل بإتمام 18 سنة.

http://www.almaghribtoday.net/women/pagenews/310516150707-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84

http://www.alassima24.ma/?p=7288

http://www.ahdath.info/?p=184987

قانون محاربة العنف ضد النساء.. المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعلن رأيه الاستشاري

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإعمال الفعلي لحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، وحظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص، وإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى الإعمال القانوني لمفهوم "العناية الواجبة" في مجال مكافحة العنف ضد النساء.

وأوضح بلاغ للمجلس، اليوم الاثنين (30 ماي)، في رده على طلب رئيس مجلس النواب بإبداء رأيه في مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، أنه "يهدف من خلال مقترحاته وتوصياته إلى تقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وتدقيق بعض تعريفات المشروع ومقتضياته، وتقديم مقترحات بمراجعة بعض مقتضيات القانون الجنائي والمسطرة ذات الصلة المباشرة بمكافحة العنف ضد النساء".

وأشار المجلس إلى بعض النقاط التي أوصى باعتبارها في إعداد مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، تتمثل بالأساس في اعتبار العنف القائم على أساس الجنس بوصفه شكلا من أشكال التمييز ، وضرورة استحضار مفهوم "العناية الواجبة" كمفهوم مهيكل للأطر القانونية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء، باعتبار أن أي إطار قانوني لمكافحة العنف ضد النساء مطابق للمتطلبات الدستورية وللالتزامات الاتفاقية للمغرب يتعين أن يتضمن مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف، والتحقيق في مختلف حالاته، وزجر هذه الحالات وجبر أضرار ضحايا العنف.

وضمن الإطار نفسه، ذكر المجلس بمستويات إعمال مفهوم العناية الواجبة (العناية الواجبة على مستوى الأفراد والعناية الواجبة على مستوى السلطات العمومية) وبضرورات انسجام الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء، وكذا المتطلبات المتعلقة بالولوج إلى العدالة لضحايا العنف ضد النساء بما في ذلك الترتيبات المسطرية الملائمة لتسهيل ولوج النساء إلى سبل الانتصاف إضافة إلى المتطلبات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة.

وارتكز المجلس في توصياته على عدد من المرجعيات الدستورية ومرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى الملاحظات والتعليقات الختامية والتوصيات ذات العلاقة بمكافحة العنف ضد النساء الموجهة للمغرب اللجان الدولية المعنية، فضلا عن دراسة عدد من التجارب المقارنة للتشريعات والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء لكل من إسبانياوفرنسا وبلجيكا والبرتغال وفنلندا والسويد وناميبيا وكينيا وجنوب إفريقيا والدانمرك والنمساوألمانيا.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان كان أصدر مذكرة بشأن "محاربة العنف ضد النساء" سنة 2013.

http://www.inewsarabia.com/6/%E2%80%9C%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A%E2%80%9D-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87.htm

http://www.aljihatalmaghribia.com/news.php?extend.7536

http://www.chichaouainfo.com/?p=20175

بريطانيا تصدر حكما بانتزاع طفل من والدته المغربية ويمنح حضانته لزوجين مثليين

الطفل هود مع مشهد من داخل محكمة بريطانية

وجهت مواطنة مغربية، تقطن بالديار البريطانية،، **شكاية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تتعلق بانتزاع ابنها منها بسبب دخولها السجن من طرف الشرطة البريطانية إثر تقرير تقدمت به المساعدة الاجتماعية التي كانت تزور عائلتها باستمرار واحتضان الدولة البريطانية له ابتداء من 18 أبريل 2012، حيث تم استصدار حكم قضائي بعد 15 شهر من الانتزاع طبق بموجبه الاحتضان بتاريخ 11 يوليوز 2013 وأيدته المحكمة بقرار القاضي نفسه الذي حكم في المحكمة الابتدائية. وقد صدر القرار النهائي بتاريخ 21 نونبر 2013، ليتم احتضان الطفل المغربي المسلم في نهاية المطاف من طرف زوجين مثليين الشيء الذي اعتبرته والدة الطفل يحمل أضرار بليغة على الطفل بالنظر لأصول الطفل وانتمائه لعائلة مسلمة وبالنظر لكون قانون بلده الأصلي المغرب يحرم ذلك.

وأوضحت والدة الطفل في تصريح لـ "أنفاس بريس" أن قرار المحكمة بني على معلومات خاطئة بكونها مدمنة ومصابة بالسيدا، وهو الأمر الذي حاولت الطعن فيه من خلال إدلائها بديبلومات بيداغوجية تسمح لها بتربية طفلها، كما استخرجت تقارير من مراكز محاربة الإدمان تؤكد سلامتها وأيضا تقريرا طبيا يؤكد عدم إصابتها بداء المناعة المكتسبة "السيدا"، خلافا لما ادعته الشرطة ومعها القضاء البريطانيين.. لكن ووجهت كل محاولاتها بالرفض من قبل السلطات البريطانية التي قررت حرمان هذه الأم المكلومة من فلذة كبدها من زوج عراقي الأصل.

وعن أسباب دخولها السجن في بريطانيا أوضحت والدة الطفل لـ "أنفاس بريس" أنها تعيش في بريطانيا منذ عام 1998 بعد أن تمكنت من الانتقال إلى هذا البلد نتيجة زواجها من مغربي يحمل الجنسية البريطانية، مشيرة إلى أن مشاكل نشبت بينها وبين زوجها بسبب استصداره –حسب قولها– بشكل منفرد حكما قضائيا ادعى أنه صادر عن القضاء البريطاني، موضحة بأنها اكتشفت فيما بعد أن زوجها السابق يمتهن النصب على النساء المغربيات من خلال الزواج بقصد الاسترزاق، وعندما يبلغ هدفه يقوم بالتطليق ليبدأ التجربة مع امرأة أخرى. وأضافت أنها تعرضت للابتزاز من خلال تصويرها في فيديو خليع، وهو ما جعلها ترضخ لمساوماته مخافة بلوغ الأمر إلى عائلتها، مضيفة بأنها قامت بتوجيه منه بإعطاء معلومات زائفة حتى يتمكن من الحصول على التعويضات الاجتماعية، مما جعلها تعاقب بالسجن لمدة 12 شهرا، حيث أفرج عنها بتاريخ 17 يوليوز 2013، لتفاجأ بانتزاع فلذة كبدها منها بعد أن جرى التحضير لذلك من خلال تقرير للمساعدة الاجتماعية التي كانت تزور عائلتها المقيمة ببريطانيا حيث كان يتواجد طفلها هود.

وطالبت المواطنة المغربية من وزارة الخارجية المغربية بضرورة التدخل لدى السلطات البريطانية من أجل بدء إجراءات استرجاع طفلها احتراما لعقيدة عائلته واحتراما لقانون بلده الذي يحرم كفالة طفل مسلم من طرف زوجين مثليين.

أنفاس بريس : هشام ناصر

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-16-16-10/item/34699-2016-05-31-10-38-54

الرباط في:31 ماي 2016

بلاغ صحفي

حول تنظيم يوم دراسي تحت شعار:

" وضعية الأمازيغية بالمغرب على ضوء توصيات لجن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: المسارات والحصيلة"

في إطار مهامها الرامية إلى النهوض وحماية الأمازيغية، وبالنظر إلى الخصاص الحاصل في المسارات المرافقة لخلاصات وتوصيات اللجان الاتفاقية وآلية الافتحاص الدوري الشامل، تنظم الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية لقاء دراسيا تحت شعار " وضعية الأمازيغية بالمغرب على ضوء توصيات لجن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: المسارات والحصيلة" بمراكش يومه السبت 04 يونيو2016.

ويسعى هذا اللقاء إلى فتح فضاء تشاركي لمناقشة سبل مرافقة وتفعيل توصيات اللجن الأممية في مجال حقوق الإنسان لاسيما تلك المرتبطة بالحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، والحق في الأرض، والتي كانت موضوع الاجتماعات الدورية الأخيرة لكل من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري علاوة على مجلس حقوق الإنسان في أفق بلورة أجندة ترافعية .

محاور اللقاء:

- قراءة في عمل اللجان الأممية المعنية بحقوق الإنسان على ضوء خلاصتها وتوصياتها ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية
- دور المؤسسات الوسيطة في مرافقة الإتفاقيات و توصيات اللجان الأممية ذات الصلة .
- أية أجندة للحكومة لتفعيل توصيات اللجان الأممية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية؟
- أية خطط وبرامج لحماية والنهوض بالحق في الأرض على ضوء التوصية الصادرة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أكتوبر 2015, ؟

احمد ارحموش

منسق الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية

برنامج اليوم الدراسي حول مسارات الممارسة الاتفاقية بالمغرب

تحت شعار:

" وضعية الأمازيغية بالمغرب على ضوء توصيات لجن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: المسارات والحصيلة"

بمراكش يومه:

السبت 4 يونيو 2016 على الساعة الثالثة بعد الزوال

14:30-15:00استقبال المشاركين

15:00 - 16:00 انطلاق أشغال اللقاء الدراسي

- الكلمة الافتتاحية لمكتب الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية
- قراءة في عمل اللجان المعاهداتية المكلفة بحقوق الإنسان على ضوء خلاصتها وتوصياتها ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية

- دور المؤسسات الوسيطة في مرافقة توصيات اللجان الأممية:

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان . أية أجندة للحكومة لتفعيل توصيات اللجان الأممية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية

دور المؤسسات التشريعية في مرافقة وتفعيل توصيات اللجن الأممية لحقوق الإنسان

مجلس النواب

مجلس المستشارين

- أية خطط وبرامج لحماية والنهوض بالحق في الأرض على ضوء التوصية الصادرة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أكتوبر 2015

16:15-16:00 استراحة شاي

17:00 -16:15 النقاش العام

18:00 -17:00 عرض العناصر الكبرى للمذكرة الترافعية و تشكيل لجنة المتابعة

18:15 -18:00 اختتام اللقاء الدراسي

19 :30 وجبة العشاء

أهم ما جاء في توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بخصوص محاربة العنف ضد النساء

31 ماي, 2016 - 03:06:00

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 30 ماي 2016 رأيا بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وذلك بناء على طلب إبداء رأي موجه إليه من طرف رئيس مجلس النواب.

وقد ارتكز المجلس في صياغة هذا الرأي على مقتضيات دستور المملكة والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى الاتفاقيات والصكوك والإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمناهضة العنف ضد المرأة والنهوض بحقوقها فضلاعن توصيات ومذكرات والملاحظات الختامية وقراراتهيئات الأمم المتحدة.

وتهم توصيات رأي المجلس جملة من الجوانب، تشمل بشكل خاص : اعتبار العنف القائم على أساس الجنس شكلا من أشكال التمييز، وإعمال مفهوم "العناية الواجبة " كمفهوم يشمل مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف والتحقيق في مختلف حالاته وزجر هذه الحالات وجبر أضرار ضحايا العنف، كما تهم تلك التوصيات انسجام الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء بالإضافة إلى تيسير سبل الانتصاف القضائية أو غير القضائية للنساء ضحايا العنف.

ويشمل الرأي أيضا جوانب متعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة (العنف الأسري، الاحتجاج بالدفاع عن الشرف فيما يتعلق بالاعتداء على إحدى الإناث من أفراد الأسرة أو قتلها، الاعتداء الجنسي).

هكذا، وبخصوص تعريف العنف إزاء المرأة أوصى المجلس بتعريف العنف ضد المرأة بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس وأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة "كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية".

من جهة أخرى أوصى المجلس في رأيه بوضع تعريف جديد للاغتصاب مع الإبقاء على وصفه كجناية، كما اقترح إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات " أوامر، أو تهديدات أو و سائل للإكراه" بمصطلحات" أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية"، كما يقترح المجلس أيضا أن تتم تقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية "وضعية موضوعية وتخويفية، معادية أو مهينة" .

وبخصوص زجر العنف ضد النساء ومتابعة مرتكبيه، اقترح المجلس جعل ارتكاب العنف من لدن شخص له صلة بالضحية أو إذا كان ارتكاب العنف بحضور أحدالأبناء موجبا لظروف التشديد.

ويوصي المجلس بتدقيق التدبير الوقائي المتمثل في "منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية" وذلك بأن يشمل تعريف هذا التدبير منع دخول مرتكب العنف إلى منزل الضحية، أو منع إقامة مرتكب العنف في محيط معين حول منزل الضحية أو التردد على أماكن ترتادها الضحية بصفة معتادة أو تعمد اختلاق لقاء مع الضحية.

وفي نفس المضمار، أوصى باعتبار جريمة التعقب والمضايقة جريمة قائمة الذات وليس شكلا من أشكال التحرش الجنسي وإضافة الاتصال عبر شخص ثالث إلى أشكال الإمعان في مضايقة الغير.

كما دعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشرع إلى إلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة التي تنص على أن أهلية الزواج تكتمل بإتمام 18 سنة.

http://www.lakome2.com/politique/droit-humain/14711.html

ستة عشر سنة كحد أدنى للعاملات المنزليات لخمس سنوات فقط

صادق مجلس النواب على تعديل تقدم به نبيل بنعبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة باسم الحكومة على مشروع قانون رقم 19.12 المتعلقة بتحديد شروط عمل العمال للمنزليين، خلال جلسة تشريعية عامة اليوم الثلاثاء تواصلت أشغالها إلى وقت متأخر، ويهم الحد الأدنى لسن العمال المنزليين في 16 سنة فقط فترة انتقالية لخمس سنوات.

وصوت النواب بـ49 موافقون، و7 معارضين ولا أحد ممتنع، على التعديل المقدم من طرف الحكومة والقاضي بـ"تحديد الحد الأدنى لتشغيل الأشخاص في المنازل في 18 سنة، غير أنه يمكن خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات تشغيل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة كعمال شريطة الحصول على إذن من أولياء أمورهم".

كما يلزم هذا التعديل الذي قدمته الحكومة للوصول إلى التوافق بـ"إجراء فحص طبي كل 6 أشهر على نفقة المشغل، ويمنع تشغيلهم ليلًا وفي الأعمال الخطيرة واستعمال التجهيزات والأدوات الخطيرة، ويمكن تتميم لائحة الأعمال المحظورة بنص تنظيمي".

وكانت لجنة القطاعات الاجتماعية قد صادقت قبل أسابيع على صيغة تتضمن حداً أدنى للسن بالنسبة للعمال المنزليين محدد في 16 سنة، وهو ما أعقبه انتقادات واسعة من طرف أحزاب المعارضة والمجتمع المدني الحقوقي، وطفى إلى السطح كموضوع لفت اهتمام الرأي العام المغربي.

وقد تأجل عرض مشروع القانون على الجلسة العامة لمدة ثلاثة أسابيع بسبب الجدل الذي رافق هذا القانون، وبلغ إلى حد خروج عدد من الحقوقيين في وقفات احتجاجية وتوقيع عرائض إلكترونية لرفض مواده والمطالبة بتعديله، وتحديد السن الأدنى في 18 سنة، كما طالب بذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/9986.html

هذه توصيات مجلس اليزمي بخصوص قانون محاربة العنف ضد النساء

الثلاثاء 31 مايو 2016 - 13:10

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الإثنين، رأيا بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وذلك بناء على طلب إبداء رأي موجه إليه من طرف رئيس مجلس النواب.

وحسب بلاغ للمجلس، فتشمل توصياته بشكل خاص، اعتبار العنف القائم على أساس الجنس شكلا من أشكال التمييز، وإعمال مفهوم "العناية الواجبة " كمفهوم يشمل مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف والتحقيق في مختلف حالاته وزجر هذه الحالات وجبر أضرار ضحايا العنف، كما تهم تلك التوصيات انسجام الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء بالإضافة إلى تيسير سبل الانتصاف القضائية أو غير القضائية للنساء ضحايا العنف.

ويشمل الرأي أيضا جوانب متعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة (العنف الأسري، الاحتجاج بالدفاع عن الشرف فيما يتعلق بالاعتداء على إحدى الإناث من أفراد الأسرة أو قتلها، الاعتداء الجنسي).

فبخصوص تعريف العنف إزاء المرأة، أوصى المجلس بتعريف العنف ضد المرأة بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس وأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة "كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب للمرأة أضرارا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية".

من جهة أخرى أوصى المجلس في رأيه بوضع تعريف جديد للاغتصاب مع الإبقاء على وصفه كجناية، كما اقترح إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات "أوامر، أو تهديدات أو وسائل للإكراه" بمصطلحات "أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية"، كما يقترح المجلس أيضا أن تتم تقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية "وضعية موضوعية وتخويفية، معادية أو مهينة".

وحول زجر العنف ضد النساء ومتابعة مرتكبيه، اقترح المجلس جعل ارتكاب العنف من لدن شخص له صلة بالضحية أو إذا كان ارتكاب العنف بحضور أحد الأبناء موجبا لظروف التشديد.

ويوصي المجلس بتدقيق التدبير الوقائي المتمثل في "منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية" وذلك بأن يشمل تعريف هذا التدبير منع دخول مرتكب العنف إلى منزل الضحية، أو منع إقامة مرتكب العنف في محيط معين حول منزل الضحية أو التردد على أماكن ترتادها الضحية بصفة معتادة أو تعمد اختلاق لقاء مع الضحية.

وفي نفس المضمار، أوصى باعتبار جريمة التعقب والمضايقة جريمة قائمة الذات وليس شكلا من أشكال التحرش الجنسي وإضافة الاتصال عبر شخص ثالث إلى أشكال الإمعان في مضايقة الغير.

كما دعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشرع إلى إلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة التي تنص على أن أهلية الزواج تكتمل بإتمام 18 سنة.

وقد ارتكز المجلس في صياغة هذا الرأي على مقتضيات دستور المملكة والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى الاتفاقيات والصكوك والإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمناهضة العنف ضد المرأة والنهوض بحقوقها فضلا عن توصيات ومذكرات والملاحظات الختامية وقرارات هيئات الأمم المتحدة.

http://www.al3omk.com/detail/12642/hdhh-twsyt-mjls-lyzmy-bkhsws-qnwn-mhrb-l-nf-dd-lns

بيان مراكش
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

معرض تكريمي لخليل غريب بالرباط .. ينفخ الحياة في الملفوظ والمتلاشي

1 , يونيو 2016 --- 12:07 مساءً

افتتح، مساء أمس الثلاثاء بفضاء صندوق الإيداع والتدبير بالرباط، معرض تكريمي للفنان التشكيلي خليل غريب، المبدع الذي ينفخ الحياة والقوة التعبيرية في المواد المتلاشية والملفوظة.

ويعد خليل غريب سادس فنان تحتفي به مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير من خلال معرض يوجز مسارا فنيا مغايرا لكنه أساسي في المشهد الفني المغربي.

ويضم هذا المعرض مجموعة واسعة من أعمال هذا الفنان، الذي يشتغل على تحويل المادة الملفوظة والمتلاشية، أساسا من الورق والكرتون، إلى عمل يستفز المشاهد بدعوته إلى التأمل في ''هشاشته الوجودية'' كما تقول المديرة العامة للمؤسسة دينا الناصري في تقديمها لكتاب صدر بمناسبة المعرض.

تكتب دينا الناصري : ''إن خليل غريب يختص بسمة إبداعية تجعله من طليعة الفنانين المغاربة، ذلك أنه لا يخاطبنا مجاملا شهيتنا المشروعة لما هو جميل في تمثل الواقع، بل يكشفنا أمام ذواتنا، كما نحن، في هشاشتنا الأولى وتواضع وجودنا في العالم''.

وبتكريمه لخليل غريب، فإن المعرض، الذي يتواصل الى 27 غشت المقبل، يحتفي بفنان أدار ظهره دائما للبعد التجاري للفن، الذي اعتبره دائما مجرد ''لعب'' يلبي حاجة طفولية تسكنه، فظل يرفض بيع لوحاته انسجاما مع رؤيته للفن والحياة التي يعيشها بحد أدنى من المتطلبات المادية.

مائتا لوحة متعددة الأشكال والأبعاد تجسد خمسين عاما من الإبداع، بلمسات تجريدية أحيانا وتصويرية أحيانا أخرى. تعكس كنه تجربة واكبها عن كثب وبإعجاب الروائي والتشكيلي الراحل إدمون عمران المالح الذي رأى أن أعمال غريب آثار تعرض الحياة في بعدها الإنساني، الحياة الطافحة، المتواضعة، القريبة من الجير، من التراب ومن المادة الكامنة في النفايات، الخراب والملفوظات.

وقد صدر الكتاب بشراكة بين مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مقدما بانوراما مصورة ونقدية لتجربة خليل الغريب بروح تنسجم مع قمة (كوب 22) التي ستنعقد بمراكش في شهر نونبر 2016، ذلك أن هذا الفنان، ابن مدينة أصيلة، راهن منذ البداية بحس أخلاقي بيئي فطري على تحويل مواد متلاشية وملفوظة إلى أعمال إبداعية.

ويشدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ادريس اليازمي، على هذا البعد البيئي في أعمال خليل غريب الذي يجوب أزقة مدينته وشواطئها ليجمع مختلف المواد التي يصادفها صانعا منها إبداعات أصيلة. إنها مواد تحكي قصة الانسان ومحيطه وتعايشهما المعقد.

تيفلت. المعتقلون السلفيون يكشفون معاناتهم في السجن

اتهموا إدارة المؤسسة السجنية بتعريضهم للتعذيب ويطالبون بتدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان

شكوى بخصوص الخروقات الجسيمة التي تطال المعتقلين.

بشرى بلعابد

رفعت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين شكاية إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، ضد إدارة سجن تيفلت 1و2"، على خلفية ما أسمته اللجنة المعنية بوجود خروقات جسيمة في المؤسستين السجنيتين، في ما يتعلق بالمجال الحقوقي؛ مشيرة إلى أن المعتقلين الإسلاميين يتعرضون لشتى أنواع التعذيب، وهي ممارسات تعود بالبلاد والمغاربة إلى ما قبل الحراك العربي، بتعبيرها. وأفادت اللجنة المشتركة في بلاغ توصلت "آخر ساعة" بنسخة منه، أن المعتقل المغربي الحامل للجنسية الألمانية محمد حاجب ارتدى اللباس البرتقالي الخاص بمعتقلي سجن "غوانتانامو" الأمريكي احتجاجا على ما اعتبره "رفضه القاطع للسياسة السجنية الأمريكية اللاإنسانية المتبعة في المغرب"، مضيفة أن إدارة سجن "تيفلت2" أوقفت احتجاج المعتقل ذاته على ذمة قضايا إرهاب. "كما منعته من ولوج قاعة زيارة الحق العام بهذا الزي، لتنزعه عنه بالقوة"، وفق تعبير البلاغ. وتقدمت مجموعة من معتقلي السلفية في سجن "تيفلت 2" بشكوى إلى مؤسسة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حول ما سمته الخروقات الجسيمة التي تطالهم. وحسب بيان للجنة، فإن المعتقلين الإسلاميين اشتكوا من أن إدارة السجن رحّلتهم إلى سجن "تيفلت 2"، المعروف باسم "أبو غريب"، عقابا لهم ونسفا للمبادرة المتمثلة في فتح قنوات الاتصال بالمنظمات الحقوقية، خصوصا منها الرسمية. وأفاد البيان ذاته أن المعتقلين الإسلاميين تعرضوا الشتى أنواع التعذيب، من ضرب وركل ورفس بشكل يومي، إضافة إلى تجريدهم من ملابسهم. واشتكوا من رداءة الطعام المقدم إليهم في كؤوس بلاستيكية عوض الأطباق المخصصة للأطعمة الغذائية، وحرمانهم من الفسحة، التي تعد المتنفس الوحيد لهم. وما زال هذا الملف يثير الكثير من الجدل، سواء لدى الحقوقيين أو لدى اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، في علاقتها بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التي تعد راويتها بخصوص الملف المذكور مخالفة لما أشارت إليه اللجنة ●

قرار إدارة السجن رحّلتهم إلى سجن تيفلت 2 عقابا لهم ونسفا لمبادرة فتح قنوات الاتصال بالمنظمات الحقوقية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
7810 4-7
Libération

Le CNDH demande l'élaboration urgente d'un Plan gouvernemental pour la prévention de la violence à l'égard des femmes

Avis du Conseil national des droits de l'Homme à propos du projet de loi N° 103.13

Suite à la demande d'avis émanant de M. le président de la Chambre des députés datée du 21 avril 2016, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a transmis le lundi 23 mai 2016 son avis sur le projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes.

Le Conseil s'est basé sur de nombreuses références constitutionnelles et le droit international des droits de l'Homme, notamment la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discriminations à l'égard de la femme (CEDAW) telle que commentée par la Recommandation générale N° 19 du Comité de la Convention CEDAW intitulée « Violence à l'égard des femmes », ainsi que la Convention relative aux droits de l'enfant.

Le Conseil s'est également référé à nombre de documents déclaratifs, dont la Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes adoptée par l'Assemblée générale de l'ONU, la Déclaration et le Programme d'action de Beijing adoptés par la quatrième Conférence mondiale sur les femmes, ainsi que les résolutions pertinentes de l'Assemblée générale et du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU.

Le CNDH a aussi rappelé les observations finales et les recommandations pertinentes en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes adressées à notre pays par le Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes, le Conseil des droits de l'Homme, le Comité contre la torture, le Comité des droits de l'enfant, le Comité des droits économiques, sociaux et culturels, le Groupe de travail sur la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et dans la pratique, ainsi que les recommandations pertinentes adressées à notre pays dans le cadre de l'Examen périodique universel.

Le Conseil a par ailleurs pris en considération d'autres éléments, dont la Convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique, que le CNDH recommande de ratifier; la jurisprudence du Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes lors de son examen des communications http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/TBPetitions/Pages/HRTBPetitions.aspxémanant de particuliers qui se disent victimes d'une violation des droits protégés par la Convention CEDAW ; les rapports de la Rapporteuse spéciale chargée de la question de la violence contre les femmes, ses causes et conséquences et la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'Homme dans le domaine de la lutte contre la violence à l'encontre des femmes.

Le Conseil a procédé, en outre, à l'étude de plusieurs expériences comparées, législatives et de politique générale relatives à la lutte contre la violence à l'égard des femmes et adoptées par l'Espagne, la France, la Belgique, le Portugal, la Finlande, la Suède, la Namibie, le Kenya, l'Afrique du Sud, le Danemark, l'Autriche et l'Allemagne.

Dans le présent avis, le Conseil a rappelé des recommandations qu'il avait déjà demandé de prendre en considération dans l'élaboration du projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes.

Elles concernent essentiellement d'une part, la reconnaissance que la violence fondée sur le genre constitue une forme de discrimination, et d'autre part l'adoption du concept de « diligence voulue » en tant que concept structurant du système légal afférent à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Le CNDH estime en effet que pour être conforme aux dispositions constitutionnelles et aux engagements conventionnels du Maroc, le dispositif juridique doit comprendre des dispositions visant tout à la fois à prévenir et protéger contre la violence, à enquêter sur toutes ses manifestations, à les punir et à réparer les préjudices causés aux victimes.

Dans le même cadre, le Conseil a rappelé les différentes échelles de mise en œuvre du concept de diligence voulue (au niveau des individus et des pouvoirs publics), l'exigences d'harmonisation de la législation et des politiques publiques de lutte contre la violence à l'égard des femmes, les dispositions à prendre pour l'accès des victimes à la justice, dont les mesures procédurales adéquates pour l'accès à la réparation des préjudices subis et la lutte contre la violence à l'encontre des femmes dans des contextes déterminés.

Les propositions et recommandations du CNDH visent les objectifs suivants :

- La mise en œuvre effective de la prohibition de toute discrimination en raison du sexe (préambule de la Constitution) et de l'interdiction de toute atteinte à l'intégrité physique ou morale de quiconque (article 22) ;

- La mise en œuvre des engagements découlant de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discriminations à l'égard de la femme, et des observations finales et recommandations adressées à notre pays par les organes internationaux en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes ;

- La mise en œuvre légale du concept de « diligence voulue» dans le domaine de la lutte contre la violence à l'encontre des femmes ;

- Le renforcement des définitions relatives à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes ;

- La précision de certaines définitions et dispositions du projet de loi pour l'harmoniser avec son objet, la lutte contre la violence à l'égard des femmes ;

- La présentation de propositions de révision de certaines dispositions du Code pénal et du Code de procédure pénale afférentes directement à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes, eu égard à la complexité et à la multiplicité des actes et types de violence à l'égard des femmes en tant que violations des droits de l'Homme ;

- La présentation de propositions visant le rapprochement du projet de loi avec les dispositions contenues dans «Le Manuel de législation sur la violence à l'égard des femmes» produit, en 2010 par le Département des affaires économiques et sociales de l'ONU, et avec la Résolution 52/86 de l'Assemblée générale des Nations unies adoptée le 2 février 1998 sur les «Mesures en matière de prévention du crime et de justice pénale pour éliminer la violence contre les femmes » et son annexe «Stratégies et mesures concrètes types relatives à l'élimination de la violence contre les femmes dans le domaine de la prévention du crime et de la justice pénale».

Les recommandations les plus importantes du CNDH à propos du projet de loi N° 103.13 sont les suivantes.

- Définir la violence à l'égard des femmes en tant que l'une des formes de discrimination sexiste, et inclure

dans la définition de la violence à l'égard des femmes tous les actes de violence fondés sur le genre, et qui causent à la femme, ou sont susceptibles de lui causer, des préjudices physiques, sexuels, psychologiques ou économiques, dont la menace de recourir à de tels actes, l'abstention, la contrainte ou la privation arbitraire de liberté, que ce soit dans la sphère publique ou privée.

- Incriminer les différents actes de violence à l'égard des femmes, qu'ils soient des «actes isolés» ou un «mode de comportement» ;

- Intégrer une disposition stipulant que le terme «femme» englobe les filles de moins de 18 ans et inclure la phrase «et les filles» dans l'intitulé du projet de loi ;

- Inclure une disposition délimitant le champ d'application de la présente loi qui englobe les victimes (femmes et filles), les auteurs d'actes de violence et les différentes institutions, notamment judiciaires et administratives assujetties à l'observation de la diligence voulue ;

- Intégrer un nouvel article imposant au gouvernement d'élaborer un Plan national de prévention de la violence à l'égard des femmes dans un délai d'une année après l'entrée en vigueur de la loi N° 103.13. Ce plan devrait comporter notamment les mesures et dispositions que doivent prendre les différentes autorités publiques, chacune dans son domaine de compétence, en matière de lutte contre les stéréotypes et les préjugés relatifs au genre social, ainsi que contre les pratiques fondées sur l'infériorité de la femme ou sur un rôle stéréotypé imparti aux femmes et aux hommes. Que le choix se porte sur le renforcement du second axe du Plan gouvernemental pour l'égalité 2012- 2016 (consacré à la lutte contre toutes les formes de discrimination et de violence à l'égard des femmes) ou sur l'élaboration d'un Plan national spécifique pour la prévention de la violence à l'égard des femmes (comprenant notamment des programmes de formation, d'enseignement et médiatiques consacrés à la lutte contre la violence), le CNDH recommande de renforcer le statut juridique du choix adopté en l'incluant dans le projet de loi N° 103.13.

Relativement à la proposition du projet de loi stipulant de réviser et compléter l'article 431 du Code pénal, le CNDH recommande d'éliminer la condition « que sa grossesse soit manifeste ou connue par l'auteur », d'ajouter la commission de la violence contre un fiancé actuel ou ancien comme circonstance portant au double la peine encourue, d'éliminer la condition de commission de la violence en présence de l'un des parents en tant que circonstance doublant la peine et de conserver la commission de la violence en présence de l'un des enfants comme condition portant la peine au double ;

Relativement à la proposition du projet de loi stipulant de réviser et compléter l'article 404 du Code pénal, le CNDH recommande d'ajouter le fiancé actuel ou ancien à la liste des personnes dont la peine est portée au double en cas d'abstention volontaire de porter secours à une personne en danger dans les cas prévus par l'alinéa 1 de l'article concerné ;

- Redéfinir le viol prévu par l'article 486 du Code pénal tout en préservant sa qualification comme crime, et transférer l'article cité, après sa renumérotation, au chapitre VII du Code intitulé «Des crimes et délits contre les personnes». Le Conseil propose la définition suivante du viol : «Est considéré viol toute pénétration sexuelle quels qu'en soient la nature et l'objet, commise contre une autre personne par le recours à la violence, la contrainte, la menace ou la surprise, abstraction faite de la relation entre la victime et l'auteur». Cette définition proposée permet d'inclure le viol conjugal ;

- Eliminer la défloration en tant que circonstance aggravante, et abroger l'article 488 du Code pénal, ainsi que l'article 490 car ce dernier constitue une entrave objective au dépôt des victimes de plaintes relatives au viol ;

- Redéfinir certains éléments du harcèlement sexuel en remplaçant les termes injonctions, menaces ou moyens de contrainte» par les termes «tout comportement verbal, non verbal ou physique à caractère sexuel».

- Consolider la définition du harcèlement sexuel en stipulant que ce comportement génère chez la victime «un état objectif et intimidant, hostile ou dégradant» ;

- Incriminer la complicité et l'aide à toutes les infractions de violence à l'encontre des femmes ;

Relativement à la proposition du projet de loi stipulant de compléter l'article 61 du Code pénal, le CNDH recommande de préciser la mesure de sûreté personnelle N° 10 concernant «l'interdiction de contact avec la victime pour le condamné», de manière à ce que la mesure englobe l'interdiction d'accéder au domicile de la victime, de résider dans un périmètre déterminé autour du domicile de la victime, de fréquenter des lieux où la victime se rend habituellement ou de provoquer sciemment des rencontres avec elle ;

- Ajouter le fiancé actuel ou ancien aux personnes dont la peine est portée au double en cas de commission des actes incriminés par l'article 407 du Code

pénal ;

- Edicter des mesures supplémentaires à la fin des peines prononcées an matière d'infractions de violence à l'égard des femmes, dont la sujétion à un cycle de stage ou de formation au sein d'un service, d'un établissement sanitaire, social ou professionnel ou d'une association spécialisée dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes, pour une période ne dépassant pas trois mois dans un délai inférieur à dix-huit mois à compter de la date de la fin de la peine privative de liberté prononcée ou du prononcé de la décision judicaire lorsque la peine est avec sursis ou une amende. Néanmoins, le CNDH recommande, dans un souci de réalisme, que ces mesures soient accompagnées de toutes les dispositions organisationnelles et institutionnelles nécessaires pour les rendre applicables ;

- Ajouter le fiancé actuel ou ancien et le divorcé à la liste des personnes dont la peine est portée au double en cas de commission des infractions prévues par les articles 425, 426, 427 et 429 du Code pénal, ou dont la peine est aggravée dans le cas des infractions visées par l'article 436 du Code pénal ;

- Ajouter le divorcé à la liste des personnes dont la peine est portée au double en cas de commission des infractions prévues par les nouveaux articles 448-1 et 448-2 du projet de loi N° 103.13 ;

- Eriger en infraction autonome et non comme l'une des formes du harcèlement sexuel tout acte qui relève de la notion de Stalking en anglais comme les tracasseries répétées et délibérées, le recours à une tierce personne à cette fin, l'utilisation des données personnelles de la victime pour lui proposer des marchandises ou des services, ainsi que tout autre acte susceptible de violer le mode de vie de la victime de manière sérieuse. Ce qui permettra de ne pas réduire cette infraction aux «visées sexuelles» et d'élargir le champ de protection des femmes victimes de violence. Le CNDH propose d'ajouter le conjoint, le divorcé et le fiancé à la liste des personnes dont la peine est portée au double dans ces infractions ;

- Abroger les articles 20 et 21 de la loi N° 70.03 portant Code de la famille (telle que révisée et complétée) régissant le mariage du garçon et de la fille avant l'âge de la capacité, ce qui permettra la suppression de toute exception aux dispositions de l'article 19 du Code de la famille qui stipule « La capacité matrimoniale s'acquiert, pour le garçon et la fille, jouissant de leurs facultés mentales, à dix -huit années grégoriennes révolues» ;

- Edicter, en cas de mariage forcé, le principe de déclenchement des poursuites non seulement sur plainte de la victime, mais conférer également la responsabilité de l'initiation de l'action publique au Ministère public (action publique d'office) en cas d'obligation d'une personne mineure (c'est-à-dire de moins de dix-huit ans) au mariage ;

- Abroger l'article 418 du Code pénal qui stipule que « Le meurtre, les blessures et les coups sont excusables s'ils sont commis par l'un des époux sur la personne de l'autre, ainsi que sur le complice, à l'instant où il les surprend en flagrant délit d'adultère. » ;

- Inclure dans l'article 400 du Code pénal la poursuite des blessures et coups volontaires dans les cas de violence à l'égard des femmes, abstraction faite de leur entraînement ou non d'une incapacité de travail personnel n'excédant pas vingt jours ;

- Incriminer les actes prévus par les articles 3 et 5 du projet de loi, abstraction faite de la relation entre la victime et l'auteur ;

- Aggraver systématiquement la peine dans les cas suivants : lorsque l'auteur est le conjoint actuel ou ancien, le fiancé actuel ou ancien, un membre de la famille, une personne résidant avec la victime, une personne abusant de son autorité, en cas de récidive, si l'infraction est commise à l'encontre d'une personne en situation de précarité, ou à l'égard d'un enfant ou en sa présence ou commise par plusieurs auteurs, quand l'infraction est précédée d'une grave violence ou liée à elle, quand l'infraction est commise avec utilisation d'arme ou sous sa menace, ou lorsqu'elle entraîne un grave préjudice physique ou psychologique à la victime ;

- Inclure un nouvel article 82-9-1 dans le Code de procédure pénale conférant aux officiers et agents de la police judiciaire et au Ministère public la responsabilité d'informer, par tout moyen, les victimes bénéficiant de la protection de la loi N° 103.13 de leur droit : à la réparation du préjudice subi ; de se constituer partie civile si l'action publique est initiée par le parquet ou découle d'une plainte directe à propos des actes de violence visés par cette loi ; d'être assistées, si elles se constituent partie civile, par un avocat ou de bénéficier de l'aide juridictionnelle ; de bénéficier de l'aide des mécanismes de prise en charge des femmes victimes de violence et d'une association spécialisée dans le soutien aux femmes victimes de violence ; de solliciter enfin une ordonnance de protection. Les victimes sont aussi informées des peines prévues contre l'auteur ou les auteurs de la violence et des conditions d'exécution des peines prononcées contre eux ;

- Réviser l'alinéa 2 de l'article 302 du Code de procédure pénale en y incluant la possibilité pour les victimes, dans les affaires de violence à leur égard, d'être entendues, le cas échéant par le biais de technologies de communication appropriées, notamment en vue d'éviter toute tentative d'intimidation, et les faire bénéficier de l'accompagnement de spécialistes dans les domaines de la santé et du soutien psychologique lors de leur audition ;

- Insérer une nouvelle disposition à l'article 304 du Code de procédure pénale permettant l'audition des témoins au moyen de technologies de communication appropriées ;

- Insérer une nouvelle disposition à l'article 304 du Code de procédure pénale édictant des mesures nécessaires pour préserver les droits des enfants témoins de toutes les formes de violence : détermination des droits de garde, droit de visite, refus du droit de visite s'il est contraire à la volonté de l'enfant, conseils psycho-sociaux adaptés à l'âge des enfants témoins ;

- Inclure un nouvel article N° 296-1 dans le Code de procédure pénale stipulant que la charge de la preuve (la preuve de non harcèlement) incombe, en cas du harcèlement sexuel visé par l'article 503-1 du Code pénal, à l'accusé lorsque ce dernier dispose d'une autorité sur la victime dans les sphères professionnelles ou scolaires ;

Dans la proposition visant à compléter l'article 7 du Code de procédure pénale, autoriser toutes les associations constituées légalement et spécialisées dans le domaine, et pas seulement celles reconnues d'utilité publique, de se constituer partie civile, dans le domaine de leurs activités déterminé par leurs statuts, dans tout recours civil de réparation du préjudice subi à cause d'un crime, d'un délit ou d'une contravention ;

- Ajouter les mesures de protection suivantes qui doivent être prises immédiatement par la police judicaire ou le Ministère public, selon le cas, dans les affaires de violence à l'encontre des femmes : orientation de la victime vers une cellule de prise en charge des femmes victimes de violence ; autoriser la victime à choisir sa domiciliation dans le cabinet de l'avocat la représentant ou au siège d'une personne morale habilitée l'accompagnant lors de la période de l'ordonnance de protection ; permettre à la victime d'accéder à une liste de personnes morales habilitées et pouvant l'accompagner durant toute la période de l'ordonnance de protection (des associations spécialisées par exemple). Il est possible, après accord de la victime, de porter l'adresse effective de la victime à la connaissance de la personne morale habilitée afin d'entrer en contact avec elle ;

- Ajouter un nouvel article au Code de procédure pénale relatif à la composition pénale dans les cas de dilapidation des biens entre conjoints, de fraude relative aux dispositions du Code de la famille concernant la pension, l'habitat, les sommes dues suite à la fin de la relation conjugale ou au partage des biens. Le CNDH rappelle que la composition pénale est une peine alternative, et non une forme de médiation ou de conciliation ;

- Réviser l'article premier de la loi N° 04.00 amendant et complétant le Dahir N° 1.63.071 du 13 novembre 1963 relatif à l'obligation de l'enseignement fondamental, en y incluant une disposition garantissant aux enfants des femmes victimes de violence, ayant changé de domicile dans le cadre de l'ordonnance de protection ou des mesures de protection, d'intégrer immédiatement l'institution scolaire la plus proche du nouveau domicile ;

- Inscrire dans la loi N° 65.99 relative au Code du travail le droit de la travailleuse victime d'actes de violence énoncés par la loi 103.13 de bénéficier, en contrepartie de la production de l'ordonnance de protection émise à son profit, d'une réduction ou d'un aménagement des horaires de travail ou d'un transfert à un autre lieu de travail. Dans ce même cadre, il est proposé que le Code du travail contienne une disposition considérant le retard ou l'absence du travail résultant des cas de violence édictés par la loi N° 103.13 en tant que motif d'absence ou de retard justifié ;

Le CNDH exhorte les collectivités locales à participer, en partenariat avec l'Etat, à la création de centres sociaux d'hébergement des femmes victimes de violence, ce qui permettra de garantir une plus grande proximité dans le domaine de la protection des femmes victimes de violence ;

- Ajouter une disposition à l'alinéa premier de l'article 10 du projet de loi 103.13 édictant la création de cellules de prise en charge des femmes victimes de violence au sein des centres sociaux créés dans les collectivités locales, et si nécessaire au sein des établissements de protection sociale prévus par la loi

N° 14.05 relative aux conditions d'ouverture et de gestion des établissements de protection sociale ;

- Réviser l'alinéa 2 de l'article 10 du projet de loi en ajoutant le dispositif de sécurité, dont l'habitat sûr pour les victimes et leurs enfants, aux missions dévolues aux cellules de prise en charge des femmes victimes de violence ;

- Insérer une disposition aux termes de laquelle il est possible de recourir à l'aide de membres d'associations œuvrant dans le domaine de la lutte contre la violence à l'égard des femmes pour soutenir les cellules de prise en charge des femmes victimes de violence, et ce sur la base de partenariats pluriannuels avec des objectifs déterminés, établis entre l'autorité gouvernementale chargée de la justice et les associations œuvrant dans le domaine de la lutte contre la violence à l'égard des femmes ;

Concernant la Commission nationale de prise en charge des femmes victimes de violence, le CNDH propose l'implication de l'autorité gouvernementale chargée de la justice dans le processus de proposition du président(e) de la Commission nationale. Il propose aussi que soient membres de cette commission un(e) représentant(e) de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination et du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance sur proposition des président(e)s des deux instances ; d'un représentant du Procureur général du Roi près la Cour de cassation proposé par ce dernier ; et de trois représentants des conseils régionaux, préfectoraux, provinciaux et locaux sur proposition de l'autorité chargée de l'intérieur ;

- Désigner des représentants d'associations œuvrant dans le domaine de la lutte contre la violence à l'égard des femmes comme des membres à part entière de la Commission nationale de prise en charge des femmes victimes de violence, selon des critères déterminés par un texte réglementaire ;

- Désigner les associations œuvrant dans le domaine de la lutte contre la violence à l'encontre des femmes en tant que membres des Commissions régionales et locales de prise en charge des femmes victimes de violence.

Il est à rappeler que le CNDH avait publié un mémorandum relatif à la lutte contre les violences à l'encontre des femmes en 2013.

Violence faite aux femmes

Le CNDH recommande la révision de certaines dispositions du Code pénal

Au moment où la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme à la Chambre des représentants entame la discussion du projet de loi relatif à la violence faite aux femmes, le CNDH émet son avis sur ce texte qui suscite déjà une vive polémique.

Page 4

Violence faite aux femmes

Le CNDH recommande la révision de certaines dispositions du Code pénal

Driss El Yazami et Mohamed Sebbar (en arrière plan), respectivement président et S.G du CNDH.

1956-4

Au moment où la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme à la Chambre des représentants entame la discussion du projet de loi relatif à la violence faite aux femmes, le CNDH émet son avis sur ce texte qui suscite déjà une vive polémique.

Alors que les discussions se poursuivent, au sein de la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme, autour du projet de loi N° 103.13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) vient d'émettre son avis sur ce texte. Dans cet avis, qui intervient suite à une saisine du président de la Chambre des représentants datée du 21 avril 2016, le CNDH a rappelé des recommandations qu'il avait déjà formulées au moment de l'élaboration du projet. Dans ce sens, le Conseil présidé par Driss El Yazami prône, d'une part, la reconnaissance de la violence fondée sur le genre comme une forme de discrimination et, d'autre part, l'adoption du concept de «diligence voulue» en tant que concept structurant du système légal afférent à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Estimant que pour être conforme aux dispositions constitutionnelles et aux engagements conventionnels du Maroc, «le dispositif juridique doit comprendre des dispositions visant à prévenir et protéger contre la violence, à enquêter sur toutes ses manifestations, à les punir et à réparer les préjudices causés aux victimes», le CNDH insiste aussi sur l'importance de la révision de certaines dispositions du Code pénal et du Code de procédure pénale afférentes directement à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes. Pour rappel, le projet, discuté aujourd'hui en commission, a été largement critiqué depuis son adoption en Conseil de gouvernement en mars dernier. Appelant à son harmonisation avec les dispositions de la Constitution de 2011 ainsi qu'avec les conventions internationales ratifiées par le Royaume, plusieurs associations des droits de femmes dénoncent l'approche unilatérale du gouvernement lors de l'élaboration du projet. Avant même l'ouverture des discussions au sein de la Chambre des représentants, le «Printemps de la dignité», une coalition de 25 associations, avait souligné que la définition de l'acte de violence avancée dans le texte élaboré par le ministère de Solidarité et de la femme «reste très générale». Selon la coalition, ce déficit au niveau de la définition est en faveur de la non-incrimination de plusieurs formes d'actes de violence envers les femmes. ■

Ayoub Lahrache

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

VIOLENCE À L'ÉGARD DES FEMMES

Le CNDH rend son verdict sur le projet de loi

1631/2

Le Conseil national des droits de l'Homme vient d'émettre un avis à propos du projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Saisi par le président de la Chambre des représentants en avril dernier, le conseil s'est basé sur de nombreuses références constitutionnelles et le droit international des droits de l'Homme. Une quarantaine de recommandations ont été émises par l'instance de Driss El Yazami. Le CNDH appelle, entre autres, à incriminer les différents actes de violence à l'égard des femmes, qu'ils soient des «actes isolés» ou un «mode de comportement» et à intégrer un nouvel article imposant au gouvernement d'élaborer un Plan national de prévention de la violence à l'égard des femmes dans un délai d'une année après l'entrée en vigueur de la loi.

Violence contre les femmes: le rendez-vous manqué de Bassima Hakkaoui?

29 mars 2016 Par Pauline Chambost

Le projet de loi relatif à la violence à l'égard des femmes n'est toujours pas à la hauteur des attentes des féministes.

La nouvelle mouture du projet de loi contre les violences faites aux femmes (recalé en 2013), élaboré par le ministère de la Solidarité, de la femme, de la Famille et du Développement social, avec l'apport du ministère de la Justice et des Libertés, vient d'être adoptée par le gouvernement. Mais le texte ne répond absolument pas aux attentes des associations de défense des droits des femmes, qui dénoncent même un retour en arrière.

Lire aussi :Voici pourquoi les femmes sont loin d'être les égales des hommes au Maroc

Difficile question des preuves

Les associations critiquent à la fois le manque de mesures concrètes et la philosophie du texte, que la Fédération des ligues des droits des Femmes, dans son communiqué, qualifie de « dépassée ». Par exemple, le texte ne précise pas les moyens mis à disposition de la police pour prouver le viol ou toute autre violence. L'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) aurait par exemple aimé une certaine « flexibilité dans la production de la preuve », nous explique sa présidente Samira Bikarden. L'association craint que cela ne dissuade les victimes de porter plainte, tout comme l'absence de protection des témoins. Le projet de loi n'instaure pas non plus de réparations pour les victimes.

Un problème de définition et de sanctions

L'ADFM dénonce l'absence d'une définition précise de la violence. « Le texte s'est contenté d'une définition brève et générale », remarque Samira Bikarden, qui présage déjà « l'impunité des actes de violence non couverts par la définition ». La définition des Nations unies comprend les actes de violence, mais également les menaces, chose que ne fait pas le projet de loi.

Certaines associations dénoncent aussi des sanctions trop peu élevées, comme pour le viol par exemple. Autre critique : la criminalisation du viol conjugal, toujours absente du texte. Absence aussi de la criminalisation d'actes de violence psychologique et économique. « De surcroit, le projet de loi institutionnalise l'impunité en instaurant la médiation et la conciliation qui sont logiquement prohibées par tous les standards et normes internationaux en matière d'actes de violence », remarque Samira.

Des reculs en arrière

« Nous avons décortiqué le texte et franchement, hormis son appellation, il ne comporte pas d'avancées réelles qui puissent apporter des réponses concrètes au phénomène de violence », estime Samira Bikarden. D'après elle, la violence concerne pourtant deux tiers des Marocaines. Certains atouts de la première mouture, recalée lors du conseil du gouvernement du 7 novembre 2013, ont été supprimés de la nouvelle version. Exemple : les définitions des différents types de violence ou encore l'incrimination du vol ou de l'abus de confiance entre conjoints.

Les associations pas écoutées

Les associations regrettent, encore une fois, de ne pas avoir été consultées et écoutées. A aucun moment en plus de deux ans, d'après l'ADFM. « Nous [une coalition d'associations, ndlr] avons publié un communiqué en prévision de la tenue du conseil du gouvernement du 17 mars pour dénoncer l'actuelle mouture et attirer l'attention sur ses carences, mais le gouvernement a quand même préféré faire la sourde oreille », nous explique Samira Bikarden.

Le texte ne prévoit pas non plus de collaborer avec ces structures pour le volet prévention du phénomène, alors qu'elles ont pourtant des antennes dans les régions et sont en contact quotidien avec les femmes battues. Pourtant, l'avant-projet prévoit bien des instruments de prise en charge des femmes victimes de violences. Des commissions locales, régionales et nationales seront créées pour répondre à ce besoin.

Pour sa part, l'ADFM réclamait le droit pour les associations concernées de se porter partie civile devant la justice en cas de violence. Le projet de loi ne prévoit pas non plus cette possibilité, alors que les femmes battues ont souvent peur de porter plainte.

Et les autres instances non plus ne semblent pas écoutées. Le Conseil économique, social et environnemental (CESE) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ont publié des avis bien plus ambitieux que ce texte de loi. « Le HCP dans son enquête de prévalence avait pointé cela du doigt, mais même cela n'a semblé avoir un impact sur notre gouvernement », estime aussi Samira Bikarden.

Des avancées quand même ?

Difficile d'obtenir des remarques positives auprès des militants féministes. De son côté, la Fédération des ligues des droits des Femmes reconnaît juste « des avancées timides concernant la prévention de la violence à l'égard des femmes ». Et l'ancienne ministre Nouzha Skalli félicite « des sanctions plus sévères » et estime même qu' « en somme, la structure globale du texte est valable ».

Le harcèlement sexuel y est mieux défini que dans le Code pénal et les sanctions prévues sont plus sévères. Ainsi, de nouveaux dispositifs viennent compléter l'article 503-1 du Code pénal traitant du harcèlement sexuel, puisqu'y figurent dorénavant le harcèlement sexuel sur la voie publique, l'envoi de courriers (y compris des textos) suggestifs ou encore le harcèlement dans le cadre du travail. C'est une nouveauté, le texte criminalise le mariage forcé. Un crime passible d'une peine de 6 mois à un an de prison assortie d'une amende de 5000 à 50 000 dirhams.

http://telquel.ma/2016/03/29/violence-contre-les-femmes-rendez-manque-bassima-hakkaoui_1489681

Le CNDH appelle le Parlement à criminaliser le viol conjugal

Manifestation à l'occasion de la journée de l'élimination de la violence à l'égard des femmes. Crédit : Rachid TniouniLe CNDH appelle le Parlement à criminaliser le viol conjugal

31 mai 2016 Par Wadii Charrad

Dans un avis remis au Parlement, le Conseil appelle également à l'interdiction du mariage des mineurs.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a soumis, le 30 mai au bureau de la Chambre des représentants, son avis sur le projet de loi relatif à la violence envers les femmes. Les propositions et recommandations énoncées par le CNDH dans cet avis ont pour objectif de préciser certaines définitions et dispositions figurant dans ce projet de loi et sont, pour la majorité, issues du rapport sur « l'Etat de l'égalité et de la parité au Maroc» publié en octobre 2015.

Dans son avis, le CNDH appelle à la révision de certaines dispositions du code pénal et du Code de procédure pénale afférentes directement à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes au vu de la «complexité et la multiplicité des actes et types de violence à l'égard des femmes qui sont des violations des droits de l'Homme».

Le Conseil souhaite également que les «différents actes de violence à l'égard des femmes, qu'ils soient des «actes isolés» ou un «mode de comportement» soient criminalisés. L'organisme appelle également à une redéfinition du terme «femme» qui, selon lui, doit englober «les filles de moins de 18 ans». L'institution dirigée par Driss El Yazami appelle également à une redéfinition du viol qui est concerné par l'article 486 du code pénal. Pour le CNDH , le terme «viol» fait référence à «toute pénétration sexuelle, quelles qu'en soient la nature et l'objet, commise contre une autre personne par le recours à la violence, la contrainte, la menace ou la surprise, abstraction faite de la relation entre la victime et l'auteur». Une définition qui englobe également le viol conjugal.

Dans le même registre, le CNDH appelle à l'abrogation de l'article 418 de l'actuel code pénal selon lequel «le meurtre, les blessures et les coups sont excusables s'ils sont commis par l'un des époux sur la personne de l'autre, ainsi que sur le complice, à l'instant où il les surprend en flagrant délit d'adultère».

Le Conseil se penche également sur la question du mariage des mineurs dans son avis. À ce sujet, il propose l'abrogation des articles 20 et 21 du Code de la famille relatifs aux mariages des mineurs. Dans le cas d'une éventuelle abrogation de ces deux articles, l'article 19 du code, qui dispose que «la capacité matrimoniale s'acquiert, pour le garçon et la fille, jouissant de leurs facultés mentales, à dix-huit années grégoriennes révolues», ne sera concerné par aucune exception.

http://telquel.ma/2016/05/31/loi-violence-contre-les-femmes-cndh-recommande-dintegrer-viol-conjugal_1499628

Le CNDH dit non au viol conjugal, au crime d'honneur et au mariage des mineures

Par Narjis Rerhaye //mai, 31 à 12:58

Violences faites aux femmes. C'est un long avis d'une cinquantaine de pages que le Conseil national des droits de l'Homme vient d'émettre le lundi 30 mai et dont Quid.ma a reçu copie. L'avis qui fait une lecture critique du projet de loi 103-13 relatif à la lutte contre la violence dont sont victimes les femmes a été élaboré à la demande du président de la chambre des députés, Rachid Talbi Alami.

Si l'avis de l'institution que préside l'activiste Driss El Yazami pointe les défaillances et les lacunes d'une loi censée protéger les Marocaines de la violence conjugale ou familiale, il fait dans le même temps des propositions concrètes pour rectifier, corriger, rattraper et surtout faire justice aux victimes d'une telle violence fondée sur le genre.

Pour les auteurs de cet avis, il est impératif que la loi soit porteuse d'une définition claire de la violence fondée sur le sexe et le genre. « Une telle violence est également une forme de discrimination », peut-on lire dans l'avis consultatif du CNDH qui appelle à l'harmonisation du cadre juridique avec les politiques publiques relatives à la lutte contre la violence faite aux femmes.

L'avis rendu par Le conseil national des droits de l'homme donne un grand coup de pied dans la fourmilière du conservatisme. Pas question de légitimer le crime d'honneur qui vise généralement les femmes. « C'est une violence fondée sur le genre. Il ne saurait y avoir de circonstances atténuantes pour un crime commis soi disant pour défendre l'honneur d'une épouse, d'une sœur, d'une fille, » explique une source proche de cette institution nationale de défense des droits humains.

Si le viol est un crime, la loi doit clairement le définir, recommande le CNDH. L'article 486 du code pénal est pointé d'un doigt accusateur. Le CNDH propose l'interdiction du condamné pour viol de contacter sa victime directement ou à travers une tierce personne. Il est ainsi interdit à l'agresseur d'approcher du domicile de sa victime ou de se rendre dans les lieux qu'elle fréquente régulièrement.

Le mouvement féminin marocain applaudit des deux mains la brèche ouverte par le CNDH qui a clairement dans la ligne de mire le viol conjugal. « En recommandant qu'il ne doit plus être tenu compte d'une quelconque relation entre la victime et l'agresseur, le conseil ouvre la voie à la criminalisation de ce qu'il convient d'appeler le viol conjugal », commente cette défenseure des droits des femmes.

Toujours au chapitre du viol, une recommandation risque de faire dresser les cheveux sur la tête des gardiens du temple autoproclamés. Le CNDH propose l'élimination de « la défloration en tant que circonstance aggravante, et abroger l'article 488 du Code pénal, ainsi que l'article 490 car ce dernier

constitue une entrave objective au dépôt des victimes de plaintes relatives au viol ».

Le harcèlement sexuel n'a pas non plus échappé à l'œil vigilant de ceux et celles du CNDH qui proposent la consolidation de la définition du harcèlement sexuel et ce « en stipulant que ce comportement génère chez la victime « un état objectif et intimidant, hostile ou dégradant. »

Le conseil national des droits de l'homme a rendu son avis sur le projet de loi relatif à la lutte contre la violence faite aux femmes. Un pavé salutaire dans la mare qui ouvre de nouveau le débat sur les droits des femmes dans une société égalitaire. L'une des recommandations émises par cet avis va très probablement faire grincer des dents les adversaires de la modernité. Le CNDH qui est résolument contre le mariage des mineures recommande en effet la suppression de toute dérogation à l'article 19 du code la famille. Selon la loi, l'âge légal de mariage est 18 ans.

https://www.quid.ma/societe/le-cndh-dit-non-au-viol-conjugal-au-crime-dhonneur-et-au-mariage-des-mineures/

mardi, 31 mai 2016 12:51

مدران واليزمي يلامسان مناخ التوتّر المحيط بعيش مغاربة العالم

عاد رشيد مدران، وزير التكوين البلجيكي من أصل مغربي، إلى التفجيرات الإرهابية الأخيرة التي هزت بروكسيل وفرنسا للتأكيد على أنها تسببت في خلق بيئة فيها كثير من التوتر، وبثت جوا من التفرقة، مشيرا إلى أن عددا من الدول الأوروبية تشهد تصعيدا ضد المسلمين؛ حيث غدت ردود الفعل أكثر عنفا وبات المهاجرون المغاربة أكثر خوفا وتوجسا.

مدران، ضمن مداخلة له خلال لقاء دراسي ناقش "العيش المشترك بين التطرف والإسلاموفوبيا"، نظّم بالصخيرات من لدن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، اقترح أن يعيش الشباب المغربي بالخارج هويتهم ومكانتهم داخل المجتمع المستقبِل، بعيدا عن الاندماج على اعتبار أن هؤلاء الشباب ولدوا في بلجيكا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية.

وأشار المتحدث إلى أن المغاربة في بلجيكا، مثلا، يعانون من العنف والتمييز في التعليم، كما أن فرص العمل غير متاحة للجميع، لافتا إلى أن الجالية المغربية تعيش في أوروبا "اندماجا مقسما"؛ حيث إن الشباب يحصلون على شواهد علمية ويقيمون صداقات مع أبناء البلد الأصليين ويتحدثون لغة البلد، لكنهم يبقون عاطلين عن العمل، وهي مشاكل يعانيها المهاجر المغربي أو الإفريقي بوطأة أكبر.

ومن وجهة نظر سياسية، يرى الوزير البلجيكي أن معظم الشباب الذين يلجؤون إلى التطرف لا يتحدثون العربية، وليس لهم اضطلاع على النصوص الدينية، معتبرا أن تعليم هؤلاء طريقة التدين المغربية مفتاح لنبذ ومحاربة التطرف، فـ"الشباب لا يجدون في المساجد الأوروبية دين آبائهم وأجدادهم على الطريقة المالكية، ومن الواجب تكوين أئمة مغاربة"، يقول المتحدث.

من جهته، يرى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن "الإسلام أصبح مسألة جدلية داخل أوروبا"، داعيا إلى تحمل المسؤولية المشتركة بين جميع الدول، وقد "رفضت الدول الأوروبية تدخل الدول التي ينحدر منها المهاجرين لإيجاد حل لهذا المشكل على مدى سنوات، وعليها الآن فتح نقاشات مشتركة على اعتبار أن المسؤوليات مشتركة"، فضلا على أهمية العلوم الإنسانية في معالجة هذه القضية.

وعرج اليزمي، خلال اللقاء ذاته، على مقتضيات الدستور المغربي الذي ينص على أن أفراد الجالية المقيمين بالخارج مواطنون مغاربة كاملو المواطنة، بالإضافة إلى كونهم سفراء لبلادهم يعملون على توطيد العلاقات المجتمعية بين وطنهم الأم وبلدان المهجر، مؤكدا أن أيّا من الدساتير العالمية شرح وضعية المهاجرين والجالية المغربية مثل ما فعل الدستور المغربي.

http://www.maglor.fr/maglor/index.php?option=com_k2&view=item&id=9005:2016-05-31-10-54-20

"Petites bonnes": Le projet de loi adopté à la Chambre des représentants

Youssef Roudaby Publication: 01/06/2016

TRAVAIL DOMESTIQUE - Le projet de loi sur le travail domestique a été adopté quasi unanimement à la deuxième chambre du parlement, mardi 31 mai. Seuls sept parlementaires s'y sont opposé. Le texte fixe l'âge du travail domestique minimum à 16 ans pendant une durée de cinq ans, une période "transitoire" selon le gouvernement, suite à laquelle l'âge légal de travail dans les foyers sera revu à la hausse pour correspondre à la majorité légale.

Ce cap a été franchi suite à de longues discussions entres les groupes parlementaires de la majorité et de l'opposition. Le Parti authenticité et modernité (PAM), ainsi que des formations de l'opposition, ont exigé le retour du projet de loi à la commission des secteurs sociaux afin qu'il soit réétudié dans son ensemble.

L'amendement mettant en place la période transitoire de cinq ans a été défendu par le secrétaire général du Parti du progrès et du socialisme, Nabil Benabdellah. Suite à des négociations avec les autres partis de la majorité gouvernementale, cet amendement a été intégré au projet de loi, avant son adoption en plénière.

Cette solution toutefois est loin d'enthousiasmer l'opposition, qui considère qu'en l'absence de garanties suffisantes, la période transitoire pourra être renouvelée à répétition. "Cela s'est déjà produit avec l'article 16 du Code de la famille", soulignait le député Adil Tchikito, du Parti de l'Istiqlal (PI). Même son de cloche chez la députée PPS et ex-ministre de la Femme, de la famille et de la solidarité Nouzha Skalli, qui récuse l'utilité de la période transitoire, et considère qu'il s'agit d'une "manœuvre politique".

Le projet de loi 19.12 a également suscité une vague d'indignation chez la société civile. Une cinquante d'associations de défense des droits de l'enfant et des droits humains, regroupées sous le Collectif pour l'éradication du travail des "petites bonnes", ont récemment lancé une pétition demandant aux parlementaires, "lors du vote en plénière qui est la prochaine étape de ce processus, de prendre leurs responsabilités, de positionner leur décision dans le cadre des principes de notre Constitution et des **Conventions internationales ratifiées par notre pays, de prendre en compte les avis du CNDH, du CESE, de l'UNICEF...** et ceux des experts scientifiques".

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/06/01/projet-de-loi-chambre-des-representants-_n_10235758.html?1464778625

Violence à l'égard des femmes, le CNDH juge le projet de loi

Posté le 30/05/2016

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) vient d'émettre son avis sur le projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard.....
Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) vient d'émettre son avis sur le projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Dans cet avis qui intervient suite à une saisine par le président de la Chambre des représentants datée du 21 avril 2016, le Conseil a rappelé des recommandations qu'il avait déjà demandé de prendre en considération dans l'élaboration du projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes, indique un communiqué du CNDH parvenu lundi à la MAP. Elles concernent essentiellement d'une part, la reconnaissance que la violence fondée sur le genre constitue une forme de discrimination, et d'autre part l'adoption du concept de « diligence voulue » en tant que concept structurant du système légal afférent à la lutte contre la violence à l'égard des femmes.

Le CNDH estime en effet que pour être conforme aux dispositions constitutionnelles et aux engagements conventionnels du Maroc, le dispositif juridique doit comprendre des dispositions visant tout à la fois à prévenir et protéger contre la violence, à enquêter sur toutes ses manifestations, à les punir et à réparer les préjudices causés aux victimes. Dans le même cadre, le Conseil a rappelé les différentes échelles de mise en œuvre du concept de diligence voulue (au niveau des individus et des pouvoirs publics), l'exigence d'harmonisation de la législation et des politiques publiques de lutte contre la violence à l'égard des femmes, les dispositions à prendre pour l'accès des victimes à la justice, dont les mesures procédurales adéquates pour l'accès à la réparation des préjudices subis et la lutte contre la violence à l'encontre des femmes dans des contextes déterminés.

Les propositions et recommandations du CNDH visent la mise en œuvre effective de la prohibition de toute discrimination en raison du sexe (préambule de la Constitution) et de l'interdiction de toute atteinte à l'intégrité physique ou morale de quiconque (article 22), ainsi que des engagements découlant de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discriminations à l'égard de la femme et des observations finales et recommandations adressées à notre pays par les organes internationaux en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes. Il s'assigne aussi pour objectif l'application légale du concept de « diligence voulue » dans le domaine de la lutte contre la violence à l'encontre des femmes, le renforcement des définitions relatives à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes et la précision de certaines définitions et dispositions du projet de loi pour l'harmoniser avec son objet, la lutte contre la violence à l'égard des femmes.

D'après le CNDH, cet avis a pour but aussi de présenter des propositions de révision de certaines dispositions du Code pénal et du Code de procédure pénale afférentes directement à la lutte contre la

violence à l'encontre des femmes, eu égard à la complexité et à la multiplicité des actes et types de violence à l'égard des femmes en tant que violations des droits de l'Homme. De même, l'avis ambitionne de présenter des propositions visant le rapprochement du projet de loi avec les dispositions contenues dans « Le Manuel de législation sur la violence à l'égard des femmes » produit, en 2010, le Département des affaires économiques et sociales de l'ONU, et avec la Résolution 52/86 de l'Assemblée générale des Nations unies adoptée le 2 février 1998 sur les « Mesures en matière de prévention du crime et de justice pénale pour éliminer la violence contre les femmes » et son annexe « Stratégies et mesures concrètes types relatives à l'élimination de la violence contre les femmes dans le domaine de la prévention du crime et de la justice pénale ».

Le Conseil s'est basé dans son avis sur de nombreuses références constitutionnelles, des documents déclaratifs, plusieurs expériences comparées, législatives et de politique générale relatives à la lutte contre la violence à l'égard des femmes et le droit international des droits de l'Homme, notamment la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard de la femme (CEDAW).

http://log.ma/post/184597/violence-a-l-egard-des-femmes-le-cndh-juge-le-projet-de-loi

Violence à l'égard des femmes : le mouvement féministe en colère

Par Jaouad Midech Posté le 30/03/2016

Adopté en conseil du gouvernement le 17 mars dernier, le projet de loi (2003-13) relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes suscite l'ire des associations féministes. Elles le considèrent non conforme à la Constitution de 2011 et ne met pas fin à l'impunité quant aux actes de violence et de discrimination commis à l'égard de la femme...

** Adopté en conseil du gouvernement le 17 mars dernier, le projet de loi (2003-13) relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes suscite l'ire des associations féministes. Elles le considèrent non conforme à la Constitution de 2011 et ne met pas fin à l'impunité quant aux actes de violence et de discrimination commis à l'égard de la femme. **

Au moment où la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Bassima Hakkaoui, mettait en avant, le 15 mars dernier à New York (devant la 60e session de la Commission de la condition de la femme), son projet de loi portant sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes et sa stratégie en la matière, le mouvement féministe tenait à Casablanca une conférence de presse où il a condamné de la manière la plus énergique ce même projet de loi. Deux conceptions diamétralement opposées de cette loi censée protéger les femmes, et pénaliser les coupables d'agressions à leur égard ? C'est le cas de le dire. Notons d'abord que ce projet de loi a une longue histoire (voir encadré). Un corpus de règles juridiques spécifique protégeant les femmes des agressions physiques et psychologiques a toujours été une revendication du mouvement féministe marocain. Mais ce n'est qu'en 2007, du temps où Nouzha Skalli était ministre du développement social, de la famille et de la solidarité, que le gouvernement a commencé à préparer un projet de loi en la matière. Repris par Mme Hakkaoui en 2012, un nouveau projet voit le jour, c'est le fameux texte 2003-13, dans sa première mouture. Le gouvernement marocain n'avait pas le choix, il faut le dire, il devait se doter d'une loi en la matière car il doit rendre compte aux instances internationales de ses avancées en matière de protection de la femme, notamment l'ONU. Cette dernière, dans sa résolution (63/155) de 2008 (venue dans le cadre d'une campagne internationale pour éliminer la violence à l'égard des femmes), avait demandé en effet aux Etats de_ «mettre fin à l'impunité des auteurs d'actes de violence à l'égard des femmes»_. Et, surtout, de mettre en place une _«stratégie nationale et un plan d'action»_, d'abolir toutes les dispositions discriminatoires dans leur législation interne et de pénaliser tous types et actes de violence à l'égard des femmes. L'enjeu est de taille : il fallait confectionner donc une loi qui prévient, qui protège, qui pénalise et qui répare, selon les standards internationaux, toute violence physique et psychologique infligée à la femme, dans un pays qui reste foncièrement conservateur et patriarcal à l'égard de la gent féminine, qui plus est gouverné par une équipe dominée par des islamistes. L'équation est en effet difficile à résoudre. Le mouvement féministe, représenté par le «Printemps de la dignité», une coalition d'ONG militant pour une législation pénale protégeant les femmes contre la discrimination et la violence, n'a pas caché ses réticences dès la publication du projet de loi dans sa première mouture en 2013 (voir _La Vie éco_ du 24 décembre 2014). Pour lui, le projet ne s'inscrit pas

dans le référentiel international en la matière, il est en deçà de la Constitution de 2011, et même des avis consultatifs émis sur le sujet par le CNDH et le Conseil économique, social et environnemental. L'un des points les plus controversés qui a fait l'objet d'une vive polémique entre le ministère de Mme Hakkaoui et le Collectif «Printemps de la dignité» est relatif au viol conjugal, que le projet de loi ne criminalisait pas.

La définition de la violence ne convainc pas le mouvement féministe

Quid du projet version mars 2016, validé par le conseil du gouvernement le 17 mars ? _«Pire que celui de 2013»_, assène Me Khadija Rougani, qui a décortiqué la nouvelle version du projet en tant qu'avocate et militante des droits de la femme. Elle trouve cette dernière en net recul par rapport même à la première version qui circulait en 2013. S'inspirant en gros du mémorandum sur le sujet présenté par «le Printemps de la dignité» en janvier 2014, l'avocate pourfend jusqu'à la définition donnée par cette version à la violence à l'égard des femmes, la trouvant, ramassée en une seule ligne, _«réductrice, laissant la porte ouverte à l'impunité d'actes de violence à l'égard de la femme car non précisés dans cette définition»_. Le projet définit ainsi cette violence contre la femme dans son premier article : il s'agit de _«tout acte de discrimination en raison du sexe, dont découle un préjudice physique, psychologique, sexuel, ou économique à l'égard de la femme»_. Alors? Cette définition est évasive car, selon le «Printemps de la dignité», elle ne précise pas ces actes violents et discriminatoires à l'égard de la femme. Or, elle devrait préciser en quoi consiste chacun des préjudices causés à la femme suite à la violence subie, pour que l'accusé subisse la sanction qu'il mérite.

Mécanismes de prise en charge des victimes

Exemple du préjudice psychologique? Le Collectif le définit ainsi: _«Tout acte verbal ou comportemental, quelle que soit sa nature, telle que la pression, la privation, l'intimidation, la menace ou autre, qui porte ou est susceptible de porter atteinte à la dignité, la liberté, la stabilité psychologique, la sérénité de la femme, ou qui menace son intégrité psychologique»_.

Comme pour la version de 2013, celle de 2016 ne serait pas conforme à la philosophie en matière des droits de la femme basée sur le genre, dans ses dimensions de prévention, de protection, de répression et de prise en charge. Il y a même _«une confusion quand le projet intègre dans le même texte la femme et le mineur»_, souligne le communiqué de presse qu'une centaine d'ONG avaient signé avant même que le projet soit approuvé en conseil de gouvernement. Les autres lacunes de ce projet est qu'il ne reprend plus certaines dispositions contenues dans le premier, comme celle par exemple qui pénalise le vol, l'abus de confiance et l'escroquerie entre les époux, pourtant mentionnée dans la première version de 2013, la nouvelle version se contentant, elle, de sanctionner les dépenses abusives et de mauvaise foi des fonds de la famille. _«Sans parler de l'exclusion dans ce projet de loi de certaines catégories de femmes, notamment les mères célibataires, les migrantes et les femmes ayant des besoins spécifiques, de la protection juridique»_, souligne Asmaa El Mehdi, coordinatrice du Collectif «Printemps de la dignité» (voir entretien).

En conclusion, avant qu'il n'arrive au Parlement, ce projet qui _«porte atteinte considérablement aux acquis de la femme»_, devrait, selon ce mouvement, _«subir une refonte globale»_. Pour ce faire, il prépare déjà un plaidoyer auprès des décideurs politiques, dont le Parlement.

Que des tares dans ce projet ? Rien n'est moins sûr. _«Ce projet a au moins le mérite d'exister. Aucun gouvernement dans le passé n'a élaboré un texte de loi de lutte contre la violence à l'égard des femmes. Réunissons nos efforts pour le passer, il contient sûrement des lacunes, mais c'est à la lumière de sa mise en œuvre qu'on pourra l'améliorer»_, estime un responsable du cabinet de Mme Hakkaoui. Entre autres points positifs, c'est qu'il criminalise un certain nombre d'actes de violence non pénalisés auparavant, dont le harcèlement sexuel dans les lieux publics (la peine peut aller de 1 à 6 mois de prison, et une amende de 2000 à 10000 DH; et de 3 à 5 ans de prison, et une amende de 5000 à 50 000 DH si cet harcèlement est commis par l'un des parents directs ou par un tuteur, ou si la victime est un mineur). Le projet crée aussi des instruments de prise en charge des femmes victimes d'actes de violence, et de mécanismes de coordination (cellules et comités) entre tous les intervenants en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes (Sûreté nationale, Gendarmerie royale, ministères de la justice, de la jeunesse, de la femme…). Ces cellules et comités auront pour mission d'informer les victimes, immédiatement après tout acte de violence, des lois les protégeant. Il crée aussi une _«commission nationale et des commissions régionales chargées des questions de la femme et de l'enfant».

http://log.ma/post/74450/violence-a-l-egard-des-femmes-le-mouvement-feministe-en-colere

violence à l'égard des femmes : Le CNDH rend son verdict sur le projet de loi

Posté le 01/06/2016

Le Conseil national des droits de l'Homme vient d'émettre un avis à propos du projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Saisi par le président de la Chambre des représentants en avril dernier, le conseil s'est basé sur de nombreuses références constitutionnelles et le droit international des droits de l'Homme...

Le Conseil national des droits de l'Homme vient d'émettre un avis à propos du projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Saisi par le président de la Chambre des représentants en avril dernier, le conseil s'est basé sur de nombreuses références constitutionnelles et le droit international des droits de l'Homme. Une quarantaine de recommandations ont été émises par l'instance de Driss El Yazami. Le CNDH appelle, entre autres, à incriminer les différents actes de violence à l'égard des femmes, qu'ils soient des «actes isolés» ou un «mode de comportement» et à intégrer un nouvel article imposant au gouvernement d'élaborer un Plan national de prévention de la violence à l'égard des femmes dans un délai d'une année après l'entrée en vigueur de la loi.

http://log.ma/post/185142/violence-a-l-egard-des-femmes-le-cndh-rend-son-verdict-sur-le-projet-de-loi